

المشروعات الريفية | سياسات



بيان المحتويات

ملخص

سياسة المشروعات الريفية الصغيرة في الصندوق

٤	١ - الأساس المنطقي: المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر والحد من الفقر
٢	دور القطاع غير الزراعي في الحد من الفقر
٣	المشروعات الريفية الصغيرة والاقتصاد الريفي
٤	الصندوق والمشروعات الريفية الصغيرة
٥	دور القطاع غير الزراعي مقابل الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية
٦	٢ - تنمية المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر من أجل الفقراء في المناطق الريفية: التعريف، والدروس المستفادة، والقضايا
٧	الدروس المستفادة، والقضايا المثارة في تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر
٨	الحصول على الخدمات المالية
٩	الحصول على الخدمات غير المالية
١٠	الدخول إلى الأسواق
١١	البيئة المؤسسية المواتية
١٢	المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر وقضايا الجنسين
١٣	المسائل الأخرى
١٤	

الإطارات

٢	- تحسين سبل المعيشة وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات في الهند
٣	- الأنشطة الريفية غير الزراعة في آسيا
٤	- إيجاد تأثير إقليمي من أجل المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر
٥	نموذج برنامج دعم المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في أمريكا اللاتينية والカリبي
٦	- سيد بوادو، الخريج المتدربي الذي يساعد مشروع تشجيع المشروعات القروية الصغيرة في غانا
٧	- طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة في البلدان النامية
٨	- الصندوق والتمويل الريفي
٩	- فعالية تمويل المشروعات الصغيرة في غيرنادا
١٠	- مفهوم مستشار الأعمال الريفيية
١١	- ربط أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة بالأسواق
١٢	برنامج مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة والتسويق في زامبيا
١٣	- زيادة وسائل المعيشة للمجتمعات الريفية من خلال السياحة الأيكولوجية في بيرو
١٤	- المشروعات الصغيرة، والنمو الاقتصادي، وعلاقة الأنشطة التجارية بين الريف والحضر في الصين
١٥	
١٦	
١٧	
١٨	

٢٢	٣- التوصيات وتداعيات السياسات بالنسبة للصندوق
٢٣	تقديم الخدمات المالية الموجهة نحو أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة
٢٤	تقديم الخدمات غير المالية المستدامة
٢٤	تسهيل الدخول إلى الأسواق
٢٤	الحوار حول السياسات
٢٤	استراتيجية استرداد التكاليف
٢٥	أنشطة المتابعة

٢٩	الملحق
٢٩	نماذج لأنشطة المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية

٣١	الذيول
٣٥	الأول Example of a Rural Enterprise Project developed by IFAD: the Rural Microenterprise Project, Senegal
٣٩	الثاني Bilateral Donors Involved in the MSE Sector
٤١	الثالث Multilateral Donors Involved in the MSE Sector
٤٥	الرابع Activities Developed by International NGOs in the MSE Sector
	الخامس IFAD's Active Portfolio of Projects with Rural Microenterprise Components

الأشكال

٤	١- حافظة المشروعات الفعلية للصندوق التي بها عناصر لمشروعات ريفية صغيرة
١٩	٢- الفوارق بين أنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر التي يقوم بها الرجال وتلك التي تقوم بها النساء في أمريكا اللاتينية
٢٢	٣- نهج الصندوق الكلي لتنمية المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية
٣٠	RMEP Business Advisory Support Structure ٤

سياسة المشروعات الريفية الصغيرة في الصندوق

ملخص

المهارات والتكنولوجيات والمواد الخام. ويبين الجزء الأول كيف يمكن لمثل هذه المشروعات أن تحد من الفقر. ويخلص إنجازات الصندوق حتى الآن في هذا المضمار. أما الجزء الثاني فيصنف مختلف أنواع المشروعات الريفية، ويحلل القضايا الرئيسية التي تساهم في تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، مثل: الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، وتنمية المهارات، وإقامة صلات مع الأسواق، وخلق بيئة مؤسسية مواتية. أما الجزء الثالث فإنه يحدد عناصر سياسة الصندوق بشأن تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، مستفيضاً في ذلك من القضايا الرئيسية السابقة ذكرها، في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢.

أصبحت عملية الحد من الفقر في المناطق الريفية ترتبط ارتباطاً متزايداً بقدرة فقراء الريف - لا سيما النساء الريفيات والشبان العاطلين أو الذين يعيشون في ظل البطالة المقنعة - على تنويع مصادر دخلهم عن طريق مشروعات غير زراعية صغيرة أو أصغر (مثل التجهيز والتجارة والتصنيع والخدمات، وغيرها). ومع ذلك، فإن أي جهد لعمل مشروعات صغيرة أو أصغر في المناطق الريفية، يتطلب استراتيجية استباقية لتقليل العقبات التي تعترض طريق الفقراء من أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة، بتزويدهم بخدمات في المجالات المتصلة بالأعمال، وغير ذلك من الخدمات. الغرض من هذه الوثيقة التي بين أيدينا، هو المساهمة في المداولات الدائرة حول شروط وطرائق تنمية المشروعات غير الزراعية الصغيرة والأصغر بين فقراء الريف. فهذه المشروعات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحد من الفقر الريفي عن طريق تمكين الفقراء وتعزيز منظماتهم، وبالتالي زيادة فرص دخولهم إلى الأسواق وحصولهم على المدخلات الالزمة لتنمية مشروعاتهم - مثل الموارد المالية، والتدريب لاكتساب





الأساس المنطقي المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر والحد من الفقر



نظراً للمدور الهام الذي تلعبه المرأة في الأسر الريفية الفقيرة، فإن تيسير حصولها على فرص لمشروعات فردية صغيرة في المجال غير الزراعي، لن يزيد من دخل الأسرة فحسب، بل وسيحسن أيضاً من مستوى معيشة الأسرة ومن تغذيتها. فالمرأة تقدر الاحترام والمنزلة اللذين تحظى بهما عندما تزيد مساهمتها في رفع مستوى معيشة الأسرة. وهذا التمكين يترجم في أغلب الأحيان إلى زيادة ثقة المرأة في قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات في المجتمعات المحلية. كما أن مصادر الدخل الإضافي بقدر ما تولده من فوائض مالية (مدخرات) يمكن أن تستخدم في الاستثمارات المتعلقة بالأسرة، أو الاستهلاك والتعليم والصحة. فالشبان البالغين - سواء غير الخريجين، أو صغار الخريجين في بعض البلدان - يمثلون نسبة كبيرة من هؤلاء الذين يعانون من الفقر بصورة متزايدة. ونظراً لعدم وجود ظروف اقتصادية معاونة (انخفاض النمو الاقتصادي) وكذلك خلل الأسواق القطاعية وأسواق العمل، يعجز الكثير من الشبان عن العثور على فرصة عمل ويضطرون إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية المزدحمة بالسكان بحثاً عن هذا العمل. وبالإضافة إلى خسارة رأس المال البشري الذي تسببه الهجرة إلى الخارج، فمن الملاحظ بصورة متزايدة أن الشبان أصبحوا يمثلون مورداً لم يستغل بصورة كافية يمكنه أن يساهم في حل مشكلة البطالة في المناطق الريفية (أنظر أدناه). وأخيراً، فإن المشروعات الفردية الصغيرة قد توفر مصدراً جديداً وهاماً يكسب منه الفقراء المعدمون دخلاً، حيث أنهم

دور القطاع غير الزراعي في الحد من الفقر

هناك عدة عوامل تساهم في حدوث الفقر الريفي في البلدان النامية، كتدحرج البيئة الزراعية-الأيكولوجية، وإنزال المجتمعات الريفية عن الاقتصاد العام (لاسيما الأسواق)، ونقص الأصول الإنتاجية (مثل الصحة والمهارات والأرض ورأس المال)، وكلها لها تأثيرها الكبير على سبل معيشة السكان في المناطق الريفية. ونظراً لأن غالبية فقراء الريف في البلدان النامية تعمل بالزراعة، فإن دخلهم يتاثر بتقلبات المناخ وبتقiplات الأسعار الزراعية. وبما أن فقراء الريف لا يملكون طرقاً أخرى لتكميل دخلهم من الزراعة أو استبداله بدخل آخر (الإطار ١)، فإن فرصهم محدودة دائماً، وتقتصر عادة على بيع جهدهم للمزارعين الأغنياء. وبإمكان القطاع غير الزراعي أن يوفر مصدراً جديداً وأفضل للحصول على دخل، وخاصة بالنسبة للفئة المهمشة والمحرومة من سكان الريف، مثل النساء الريفيات والشباب، والمعدمين من يمثلون شريحة كبيرة من عمالة الصندوق.

الإطار ١

تحسين سبل المعيشة وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات في الهند

يقوم الصندوق والبنك الدولي - من خلال "مشروع تحسين سبل المعيشة وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات في الهند" - بتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات الفقيرات في ولايات بيهار وغوجارات وهاريانا وكارناتاكا، باعتبارها أدوات للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحد من الفقر. وتتلقي النساء الريفيات تدريباً من مقدمي الخدمات المحليين (منظمات غير حكومية) من أجل تشكيل مجموعات الجهود الذاتية لزيادة ملكية الأنشطة وضمان استدامتها على المدى البعيد. وتتولى مجموعات الجهود الذاتية جمع المدخلات الصغيرة من أصحابها، وإقامة علاقات مع مؤسسات الإقراض. كما يتم تمكين النساء بتدريبيهن على المهارات الالزمة للمشروعات التجارية، من أجل ضمان حسن إدارة أنشطتهم المدرة للدخل. وفي مارس/آذار ٢٠٠١، وبعد انتهاء المرحلة التجريبية - كانت هناك ٧٠٠٠ مجموعة من مجموعات الجهود الذاتية تعمل بالفعل، وبدأت أنشطتها لتكوين أصول للمجتمعات المحلية.

رغم التقدم الذي حدث في تنفيذ الإصلاح الزراعي في السنوات الأخيرة لم يتمكنوا أراضيهم حتى الآن، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية.

المشروعات الريفية الصغيرة والاقتصاد الريفي

لا شك أن تشجيع مجموعات المشروعات الصغيرة والأصغر يمكن أن يفيد أيضا الاقتصاد الريفي بخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، والمساعدة في تحسين ظروف المعيشة المحلية. وإذا كان تحرير الاقتصاد في المناطق الريفية قد خلق أسواقاً جديدة لتجهيز الإنتاج الزراعي وتسييقه، وتوفير الخدمات للأسرة الريفية، فقد جلب في الوقت نفسه تحديات جديدة للنساء وغيرهن من المجموعات المحرومة. فالاستثمارات المرتبطة بأعمال التجهيز والتسييق مهمة من أجل زيادة قيمة الإنتاج الزراعي. وربما ساهمت أنشطة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية في تحسين سبل المعيشة في الريف بتيسير فرص حصول الأسر على الخدمات الاجتماعية وغير الزراعية الأساسية، مثل: مستلزمات التجارة والتسييق، والنقل، وأعمال المعاونة والتصلیح الكهرباء، وتوصيل المياه إلى المنازل، والمعدات

الزراعية)، وأعمال الحدادة، وصناعة الطوب الآجر، ومراسك الأعمال الصغيرة، وخدمات الهاتف في الريف، والمخابز الصغيرة، إلخ.. فسكان الريف يفتقدون هذه الخدمات عادة، نظراً لقلة الوسطاء التجاريين الراغبين في الاستثمار في المناطق الريفية. وفي أغلب الحالات لا يتم إشباع طلب المجتمعات الريفية بصورة كافية (الإطار). ٢

الإطار ٢

الأنشطة الريفية غير الزراعية في آسيا

أكملت الدراسة التي أجرتها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية على مشروعات الصندوق في بنغلاديش والهند والفلبين، أهمية الأنشطة الريفية غير الزراعية في الاقتصاد الريفي، نظراً لكتافة السكان، وقلة الموارد من الأراضي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية. وبالنسبة للعمالة، كان الاقتصاد غير الزراعي يستوعب ما بين ٢٠٪ و ٥٠٪ من مجموع الأيدي العاملة في إقليم آسيا، كما أن المسوحات الميدانية تبيّن أن الدخل من الأعمال غير الزراعية يزيد عادة بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ١٠٪ عن الأعمال الزراعية في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الريفي غير الزراعي يتشاربه إلى حد كبير من بلد إلى آخر. فالأنشطة الخدمية هي السائدة في بلدان جنوب آسيا ذات الدخل المنخفض، يليها الصناعات التحويلية والتجارة، وهما نشاطان لهما نفس الأهمية التي للأنشطة الخدمية في بلدان شرق آسيا.

المصدر: فرص التنمية في القطاع غير الزراعي: استعراض القضايا والخيارات في آسيا، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ٢٠٠١.

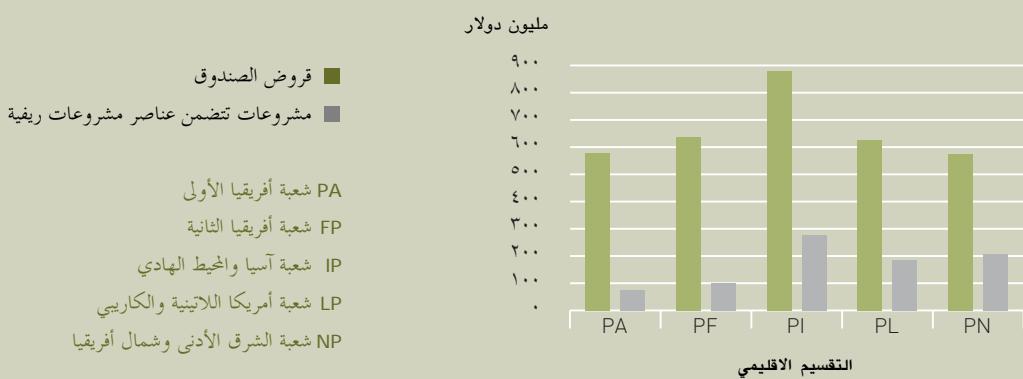
ظل الصندوق يشجع دائمًا المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في إطار عناصر - أو عناصر فرعية - محددة في مشروعات التنمية الريفية. وفي عام ١٩٩٤، صمم الصندوق للمرة الأولى مشروعًا بتكلفة ٥,٤ مليون دولار أمريكي للمشروعات الفردية الريفية الصغيرة (في رواندا)، كان مخصصاً بأكمله لتشجيع المشروعات الريفية الصغيرة. وتلا ذلك عشرة مشروعات أخرى: ثلاثة في إفريقيا الغربية والوسطى (بوركينا فاسو، وغانا والسنغال)، واحد في آسيا (الفلبين). واحد في أوروبا الشرقية (جمهورية مولدوفا)، وخمسة في أمريكا اللاتينية والカリبي (كولومبيا، ودومينيكا وغرينادا، وبيرز، وسانت لوسيا). وإذا كان الهدف الأساسي للمشروعات التي ينفذها الصندوق في الآونة الأخيرة من أجل المشروعات الريفية الصغيرة هو زيادة الدخل وتحسين سبل المعيشة في الريف، فإن هذه التدخلات جربت أيضًا نهجاً جمعت بين تقديم الخدمات المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة، بمن فيهم النساء. وتتطور الهدف ليصبح بناء قاعدة معارف مؤسسية بأفضل الأساليب وأسلوبها، وبالمنهجيات والأدوات التي لها فاعليتها التكافلية التي تستهدف مساندة المشروعات الصغيرة والأصغر بعرض تكرارها في أماكن أخرى. ومنذ عام ١٩٩٤، استخدم التمويل من برنامج منح المساعدة التقنية، ومن برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، لمساندة عمليات الإقراض ومصاحبتها، عن طريق الأنشطة المتصلة بتشجيع المشروعات الريفية الصغيرة (دعم المجتمعات الريفية، والحصول

الصندوق والمشروعات الريفية الصغيرة

منذ إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهو ينظر إلى تنمية المشروعات الريفية الصغيرة في المجالات غير الزراعية كوسيلة لتحسين معيشة سكان الريف وتمكين النساء الريفيات. ولذا شكلت مساعدة المستفيدين في إقامة مشروعات فردية صغيرة، جزءاً كبيراً من أنشطة الصندوق في مجال الإقراض. واتضاع من استعراض داخلي لأجراء الصندوق في عام ٢٠٠١، أنه خلال ٢٢ عاماً، نفذ الصندوق نحو ٦٠ مشروعًا أو أجزاء من مشاريع تهدف إلى مساندة مشروعات فردية صغيرة في المناطق الريفية. أما الآن، فإن استثمارات الصندوق الفعلية في مجال المشروعات الريفية الفردية الصغيرة، تتركز أساساً في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وفي أوروبا الشرقية (حيث ٣٨,٢٪ من حافظة المشروعات تتطوّي على أنشطة تتعلق بالمشروعات الفردية الصغيرة والأصغر، يليها مباشرة إقليم آسيا والمحيط الهادئ (٣٣٪)، ثم أمريكا اللاتينية والكريبي (٤,٣٪)، وأفريقيا الشرقية والجنوبية (١٨,٧٪) أما إقليم إفريقيا الغربية والوسطى فيحظى بأقل عدد من أنشطة هذا النوع من المشروعات (١١,٩٪) (الشكل ١).

الشكل ١

حافظة المشروعات الفعلية للصندوق التي بها عناصر لمشروعات ريفية صغيرة (حتى يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢)



على التكنولوجيا، والمنهجيات، والأدوات المالية
الإطار^(٣).

دور القطاع غير الزراعي مقابل الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية

عدهم ١,٢ مليار نسمة، حيث ما زال سكان الريف يشكلون أكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان، يمثل القطاع غير الزراعي في الريف مصدرًا هاماً للدخل النساء ولعملهن، ولصغر المزارعين والعمال المعدمين والقراء. وقد أدت الدروس المستفادة من إقليم أمريكا اللاتينية والカリبي، حيث فقراء الريف يضمون فيما بينهم السكان الأصليين والنساء والرعاة وأصحاب الحيازات الصغيرة، ومزارعي الكفاف والمزارعين المعدمين، والعمال الريفيين العاملين بأجر وصيادي الأسماك الحرفيين. أدت بالصندوق إلى تبني استراتيجية "ذات شعبتين" في المناطق الريفية، وهي استراتيجية تقوم على تحسين الإنتاج الزراعي، جنباً إلى جنب مع تنمية المشروعات الفردية والصناعات الزراعية الصغيرة. وكانت هذه التنمية أسهل منها في أي إقليم آخر بفضل التكامل الشديد بين المناطق الحضرية والريفية، وجود مراكز ريفية صغيرة بها أسواق لمنتجات أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة. أما بالنسبة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، فرغم التحرير السريع للاقتصاد وكثرة فرص الأعمال الفردية والجماعية، فإن العزلة تعتبر عناصر هاماً في الفقر الريفي. كما إن زيادة فرص الدخول إلى الأسواق والحصول على المدخلات (بما فيها التكنولوجيا) والخرجات، وعلى المهارات والخدمات الاستشارية في مجال الأعمال، تعتبر هي الأخرى عناصر لتمكن فقراء الريف من القيام بنشاط اقتصادي، ومساعدتهم على تحمل مشكلات السوق، والتغلب على الفقر، وتحسين مستوى معيشتهم.

يحدد الإطار الاستراتيجي للصندوق ٢٠٠٦-٢٠٠٢ ثلاثة مجالات للتدخل والتغيير لها أهميتها في تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" في المناطق الريفية: تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتحسين المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية المنتجة والتكنولوجيا، وزيادة فرص الحصول على الأصول المالية والدخول إلى الأسواق. فتشجيع المجموعات المستدامة من المشروعات الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية هو إحدى طرق تحقيق هذه الأهداف، حيث أنها تساهم في الحد من الفقر عن طريق تمكين الفقراء ومنظماتهم.

ودور القطاع غير الزراعي في الحد من الفقر وتحسين سبل معيشة فقراء الريف، هو أحد النقاط الرئيسية في الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق. ففي إقليم آسيا والمحيط الهادئ، حيث يتركز أغلب فقراء العالم البالغ

الإطار^٣

إيجاد تأثير إقليمي من أجل المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر: نموذج برنامج دعم المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في أمريكا اللاتينية والカリبي

أدت الصعوبات المشتركة التي تعرّض تنمية المشروعات الريفية الصغيرة في أمريكا اللاتينية والカリبي، إلى إقناع الصندوق بضرورة تنفيذ هذا البرنامج - وهو برنامج مبتكر يهدف إلى دعم المشروعات التي يمولها الصندوق في الإقليم - من أجل وضع المنهجيات والأدوات اللازمة للتغلب على هذه الصعوبات. ويشترك مع الصندوق في تمويل هذا البرنامج، معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة. وقد ركز البرنامج في مرحلته الأولى (١٩٩٩-٢٠٠٢) على:^١ نشر معلومات ومهارات جديدة عن تكوين المشروعات الريفية الصغيرة؛^٢ تدريب موظفي مشروعات الصندوق وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة على الأساليب المتعلقة بالتجارة (إدارة الأعمال وتسويق المنتجات) على أساس الطلب؛^٣ توفير المساعدة التقنية للمسائل التقنية والإدارية والتسوقيّة. وينبغي تعزيز هذه الأهداف في المرحلة الثانية من البرنامج التي ستتركز بقدر أكبر على دخول المشروعات الريفية الصغيرة إلى الأسواق، وعلى بناء القدرات وإقامة المؤسسات (دعم الابطاب التجارية والمؤسسات القطرية الصغيرة التي تقوم خدمات الدعم).

١- بلدان رابطة الدول المستقلة حدثها التي تستفيد من قروض الصندوق، هي البنان، وأرمينيا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وجمهوريّة مولدوفا، ورومانيا، وجمهورية مقدونيا، واليونغوسلافية السابقة. وفي هذه البلدان يعتبر مزارعو المرتفعات والمناطق الجبلية، والعاملون الريفيون بأجر، والنساء الريفيات، والمسنن، والآليات العرقية، مع أشد فئات السكان فقرًا.

وفي إقليم أفريقيا الغربية والوسطى، كانت فرص العمل والدخل في القطاع غير الزراعي في الريف تمثل ٣٦٪ في المتوسط من المجموع. وترتبط أنشطة قطاع الأعمال بالزراعة عادة، مثل تجهيز الأغذية وتسييقها، وأعمال الإنشاءات، وإصلاح الأدوات والآلات الزراعية. وبالنسبة للأقاليم الأخرى، فإن صعوبة استغلال مناخ قطاع الأعمال غير الزراعي في المناطق الريفية، يرتبط بوجود حواجز كثيرة حول هذا القطاع، بالإضافة إلى رأس المال البشري والاجتماعي المحدود وقلة فرص الدخول إلى الأسواق، وعدم وجود اهتمام بالنسبة لرؤوس الأموال العاملة أو الاستثمارية، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية. ومع ذلك، فإن الأسر تشارك في الأنشطة الريفية غير الزراعية لعدة أسباب، مثل احتمال ارتفاع العائد مقارنة بالزراعة، وزيادة التدفق النقدي، وتوزيع استراتيجيات المخاطر، لا سيما في المناطق الحدية شديدة المخاطر، مثل منطقة السهل. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تزداد صعوبة استيعاب قطاع الزراعة للأيدي العاملة الجديدة بفعل القدرة المحدودة للقطاع الحضري على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشبان الريفيين المهاجرين. وفي هذا المجال، يمكن لتنمية الأنشطة غير الزراعية أن تساهم في تنوع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة.

وفي إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً^(١)، خلق التحول نحو اقتصاديات السوق فرصاً جديدة للتنمية وللاستثمارات الخاصة. ولكن، عدم وجود دعم مؤسسي، وعدم كفاءة الأسواق باستمرار، مصحوباً بصغر مساحات المزارع، يعني أن أعداداً متزايدة من سكان الريف يضطرون لكسب قدر كبير من دخلهم من أنشطة غير زراعية.

الإطار ٤

سيث بوادو، الخريج المتدرّب الذي يساعد مشروع تشجيع المشروعات القروية الصغيرة في غانا

ولد سيث في تيكيمان في شهر مايو/أيار ١٩٧٥ كواحد من ١١ ابناً. ودخل المدرسة في عام ١٩٨١، ولكنه تركها عام ١٩٩٢ بسبب دخول والده في نزاعات قضائية حول الأرض، استنزفت أموال الأسرة. وبعد أن انقطع عن الدراسة، بدأ في أعمال الفلاحة، قزرع اليام والموز الأفريقي والذرة. ولكنه لم يستطع أن يوفر الكثير من نشاطه الزراعي، حيث أن جزءاً مما يربحه كان يذهب لتعليم أخيه وأخواته الأصغر منه. وفي عام ١٩٩٦ قرر سيث أن يتعلم حرفة، فانتظم في دورة لتعلم صناعة اللحام في تيكيمان ضمن برنامج للتلذذة الصناعية في مشروع تشجيع المشروعات الصغيرة، حيث كان يحصل على مساعدة مالية من هذا المشروع الذي كان يضم سبعة أشخاص آخرين، ولكنه كان الوحيد بينهم الذي يتقاضى مساعدة من المشروع. وكما قال هو: "كنت فخوراً جداً لأنني الوحيدة بين أقراني الذي يحصل على مساعدة، فيدون هذه المساعدة كان من المستحيل أن أحصل على هذا التدريب، ولكنني مثل أصدقائي: أهيم على وجهي دون حرفة مطلوبة". وأكمل سيث دورته التدريبية على أعمال اللحام في مارس/آذار ٢٠٠٠. وبالمبلغ الذي تقاضاه من المشروع وهو ١٥٠٠٠ سيدى والمبلغ الآخر الذي أدخله، وهو ١٠٠٠٠ سيدى، شارك زميل له في الدورة وافتتحا ورشة في كشك صغير اشترياه لصناعة دفایات الفحم ونوافذ مضادة للسرقات وأدوات زراعية، وغيرها. ولا ينوي سيث أو شريكه طلب قرض من أي مصرف، بل سيعملان بجد لادخار بعض المال وتوسيع ورشتهما، لأنه كما قال سيث: "إذا بدأت حياتك مدينة، ولم تكن حريصاً، فستعيش باقي العمر مدينة".





A



تنمية المشروعات الفردية
الصغيرة والأصغر
من أجل الفقراء في المناطق الريفية
التعريف، والدروس المستفادة،
والقضايا

وتؤكد الدروس المستفادة من المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر^(٢) التي نفذت مؤخراً، أن تشجيع أنشطة أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والمستدامة، هو مشكلة متعددة الوجوه لها أبعادها المؤسسية المهمة، الأمر الذي قد يستلزم إنشاء مؤسسات مخصصة لدعم المشروعات الصغيرة والأصغر أو تعزيز المؤسسات القائمة التي تقدم الخدمات المالية والمشورة في مجال الأعمال، والبني الأساسية للأسوق، إلخ. وإذا كان للمؤسسات المرتبطة بالمشروعات الفردية الصغيرة أن تعتمد على نفسها، فإن الأمر سيحتاج إلى التزامات مالية/تقنية طويلة الأجل من جانب جميع أصحاب الشأن (الحكومات، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمو الخدمات، وغيرهم). وستتناول فيما يلي بعض القضايا المرتبطة بتنمية المشروعات الريفية الفردية الصغيرة، مثل الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، والدخول إلى الأسواق، وخلق بيئه مؤسسية مواتية.

الحصول على الخدمات المالية

لا شك أن إتاحة الفرصة للحصول على الخدمات المالية المناسبة هي أحد العناصر الهامة لإقامة مجموعات من المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية (انظر الإطار ٦). وإذا كان إنشاء مؤسسات

في البلدان النامية، يمكن أن تعتبر المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر هي الأنشطة الصغيرة التي تبدأ بصورة فردية أو جماعية مع اتصالها الوثيق بالزراعة. ولا تحتاج هذه الأنشطة عادة إلا إلى أصول محدودة، وقد يكون بها قدر ضئيل من القدرة على إدارة الأعمال والحصول على خدمات دعم لهذه الأعمال (خدمات مالية وغير مالية)، والدخول إلى الأسواق، وقد لا يكون لديها أي قدر من ذلك، ومع ذلك، فإن هذه الأعمال تدر دخلاً وتحقق ربحاً وتتيح عملاً. ويحتوي الإطار ٥ على تعريفات لثلاثة مستويات من المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر.

الدروس المستفادة والقضايا المثارة في تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر

كقاعدة عامة، يواجه الفقراء الريفيون والمجموعات المعرضة للخطر، عقبات تحد من قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية. وهي عقبات تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، وخاصة عندما تتعلق هذه المعاملات بتنمية أنشطة أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة.

٢ - وعلى الأخضر مشروع غانا لمساعدة المشروعات الريفية الصغيرة في الريف (انجزت المرحلة الأولى منه في أغسطس/آب ٢٠٠٠) ومشروع الطفلين لتمويل المشروعات الريفية الصغيرة (انجزت المرحلة الأولى منه في يونيو/حزيران ٢٠٠٢).

الإطار ٥

طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة في البلدان النامية

يمكن تبيين ثلاثة أنماط من "نماذج المشروعات الصغيرة"، هي:

الأنشطة السابقة على المشروعات الصغيرة: وهي الأنشطة التي تعرف عادة باسم الأنشطة المولدة للدخل (مثل الحرف البسيطة والتجارة الصغيرة، إلخ)، وهي تعتمد على السكان من ذوي المعرفة المحدودة بالمبادئ الأساسية للأنشطة التجارية والذين يفتقرون إلى الأصول الأساسية، وفي مقدمتها رأس المال العامل، لكي يبنوا مشروعاتهم الصغيرة. والأنشطة السابقة على المشروعات الصغيرة تكون في أغلبها مبادرات فردية يعمل فيها صاحبها بمفرده. وقد يعاد استثمار جزء من الأرباح في النشاط نفسه، وإن كانت تفيد أساساً كدخل إضافي. والعادة أن تقوم النساء بمثل هذه الأنشطة نظراً لضيق وقتهن وقلة الأصول التي يمتلكنهما، مما لا يسمح لهن بالقيام بمشروعات فردية تتطلب تفرغاً طول الوقت.

المشروعات الأصغر: وتعرف بأنها أنشطة شبه هيكيلية، بما فيها الأصول الثابتة المحدودة (معدات جديدة أو مستعملة) وربما مكان مادي (مطحن صغير مثلاً) وتطبق بعض مبادئ الإدارة الأساسية.

٣- تكون عضوية لجنة الجهات المانحة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة - التي أنشئت عام ١٩٧٩ من ممثل الوكالات الثانية ومتعددة الأطراف. وهدف اللجنة هو تشجيع البحث واقتسام المعرفة بشأن طرق تحصين التركيبة المؤسسية للمشروعات الصغيرة في البلدان النامية والبلدان الناشئة. وفي عام ١٩٩٦، أوكدت اللجنة إلى فريق من الخبراء الاستشاريين الدوليين مهمة إجراء دراسة عن العقبات الهيكلية التي تعرقل تنمية المشروعات التجارية في البلدان النامية. وأكملت التوصيات التي استخلصت من عدد من دراسات الحالات في عدة أقطار، ضرورة تعزيز الخدمات التي تقدم لدعم المشروعات التجارية، لاسيما الخدمات غير المالية، من أجل دعم تنمية المشروعات التجارية وقد أفضى ذلك إلى ظهور مفهوم "خدمات تنمية المشروعات التجارية"، الذي أصبح منتشرًا في أغلب المطابوعات ليجد على الخدمات غير المالية المتعلقة بالمشروعات التجارية.

أمكن أيضًا زيادة فرص الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة - لا سيما النساء - في الحصول على الخدمات المالية، عن طريق إيجاد أفكار مالية مبتكرة موجهة نحو المشروعات الفردية الصغيرة. وفي هذا المجال، ربما كان التمويل الإيجاري / أو خطط ضمان الجهود الذاتية هي الأنسب في تمويل المشروعات الريفية الصغيرة (الإطار ٧)، عندما يتبيّن أن رأس المال المشترك / رأس المال الأسهـم معرض للخطر بسبب افتقاره إلى الوضـع القانونـي.

الحصول على الخدمات غير المالية

أدت الدروس المستفادـة من طرق تنمية المشروعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الناشئة، كما حدّتها لجنة الجهات المانحة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة^(٣) إلى تطبيق مصطلحات "مزدوجة الأبعـاد". فإذا كان تحسيـن فرص حصول أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة على الخدمات المالية يمثل "البعد الأول"، فإن حصولهم على الخدمات غير المالية، يمثل "البعد الثاني". وتشتمـل الخدمات غير المالية عادةً الخدمات / الأنشـطة التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- التدريب على المشروعات التجارية، مثل بناء المعرفة بالمبادئ والأساليـب الأولـية للتجـارة؛

لتـمويل المشروعـات الصغـيرة قد زـاد من فـرص تـمويل أنشـطة أصحاب هـذه المشروعـات، فإن إقـراضـهم يـكون صـعبـاً في أـغلـب الأـحيـان بـسبب نـقصـ المـوارـدـ. وـفي مـعـظمـ الـبلـدانـ، تـأتيـ مـوارـدـ إـقـراضـ مـؤـسـسـاتـ تـموـيلـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ منـ المـدـخـراتـ وـوـدـائـعـ الحـسـابـاتـ الـجـارـيـةـ. وـمـعـنىـ اـرـتـفـاعـ تـكـالـيفـ تـعـبـيـةـ المـدـخـراتـ الصـغـيرـةـ وـضـرـورةـ الـالـتـزـامـ بـالـلـوـاـئـحـ الرـسـمـيـةـ، أـنـ مـؤـسـسـاتـ تـموـيلـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ سـتـعـمـلـ أـسـاسـاـ فيـ تـقـدـيمـ قـرـوـضـ قـصـيرـةـ الـأـجـلـ وـقـرـوـضـ لـرـأـسـ الـمـالـ العـاـمـ بـأـسـعـارـ فـائـدـةـ مـرـفـعـةـ حـتـىـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـغـطـيـ تـكـالـيفـ تـشـغـيلـهاـ.

وـمـثـلـ هـذـهـ الفـائـدـةـ الـمـرـفـعـةـ لـاـنـسـاطـةـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ التـيـ قدـ تـحـتـاجـ إـلـىـ اـسـتـثـمـارـاتـ كـبـيرـةـ وـالـىـ فـتـرـاتـ طـوـيـلـةـ لـاـسـتـهـلاـكـ الـدـيـنـ. وـرـبـماـ أـمـكـنـ التـقـلـبـ عـلـىـ نـقـصـ الـمـوـارـدـ الـلـازـمـةـ لـإـقـراضـ المـشـروـعـاتـ الـرـيفـيـةـ الصـغـيرـةـ بـزـيـادـةـ التـعـاـونـ مـعـ الـمـصـارـفـ الـتـجـارـيـةـ، بـمـاـ فـيـهـاـ مـصـارـفـ التـنـمـيـةـ، وـقـطـاعـ تـموـيلـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ. وـفـيـ بـعـضـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ، أـصـبـحـ مـنـ السـهـلـ الـآنـ إـقـامـةـ شـراـكـةـ بـيـنـ الـمـصـارـفـ الـتـجـارـيـةـ وـمـؤـسـسـاتـ تـموـيلـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ بـعـدـ إـضـفـاءـ الصـفـةـ الـمـؤـسـسـيـةـ عـلـىـ قـطـاعـ تـموـيلـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ.

وـمـنـ الـمـمـكـنـ تـشـجـعـ التـعـاـونـ بـيـنـ مـؤـسـسـاتـ تـموـيلـ المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ وـالـمـصـارـفـ الـتـجـارـيـةـ/ـمـصـارـفـ التـنـمـيـةـ، عـلـىـ طـرـيقـ آـلـيـاتـ ضـمـانـ تـهـدـفـ إـلـىـ تـعـبـيـةـ الـمـوـارـدـ لـتـنـمـيـةـ الـمـشـروـعـاتـ الـفـرـديـةـ الصـغـيرـةـ. وـرـبـماـ

المـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ: وـهـيـ مـشـروـعـاتـ هـيـكلـيـةـ لـهـاـ عـادـةـ أـسـوـاقـهاـ مـحدـدةـ بـدـقةـ، وـمـكـانـهـاـ المـاديـ، وـحجمـ مـبـيعـاتـ مـقـبـولـ، وـبعـضـ الـخـبـرـةـ بـالـأـعـمـالـ الـتـجـارـيـةـ، وـإـمـكـانـيـةـ حـصـولـهـاـ بـاسـتـثـمـارـ علىـ خـدـمـاتـ اـسـتـشـارـيـةـ تـجـارـيـةـ عـلـىـ أـسـاسـ السـوقـ (ـمـقـابـلـ رـسـومـ)، معـ وجودـ عـدـدـ مـنـ الـمـوـظـفـينـ طـوـلـ الـوقـتـ أوـ لـبـعـضـ الـوقـتـ. وـرـبـماـ كـانـ لـلـمـشـروـعـاتـ الصـغـيرـةـ وـضـعـاـ قـانـونـياـ وـحـسـابـاـ مـصـرـفـيـاـ أـيـضاـ. وـيـجـزـ أـيـضاـ تـطـيـقـ الـمـعـاـيـرـ الـمـحـاسـبـيـةـ وـالـقـوـاـعـدـ الـمـالـيـةـ (ـمـثـلـ الـاهـتـلاـكـ)ـ عـلـىـ الأـصـولـ الـثـابـتـةـ، مـثـلـ الـآـلـاتـ وـالـمـركـبـاتـ وـغـيرـهـاـ.

وـهـذـهـ الـفـئـاتـ لـيـسـتـ "ـمـغلـقةـ"ـ، إـنـماـ تـمـثـلـ مـراـحلـ التـطـورـ التـيـ يـرجـعـ أـنـ يـمـرـ بـهـاـ أـيـ مشـرـوعـ صـغـيرـ، اـبـتدـاءـ مـنـ الـمـرـحلـةـ غـيرـ الرـسـميـةـ (ـالـأـنـشـطـةـ السـابـقـةـ عـلـىـ الـمـشـرـوعـ، إـلـىـ الـمـرـحلـةـ الرـسـميـةـ أـوـ شـبـهـ الرـسـميـةـ (ـالـمـشـرـوعـ الصـغـيرـ))

الصغيرة والمتوسطة، وإن اختلفت أولوياتها أحياناً. وبناء على ذلك، لا ينبغي أن تقدم الخدمات غير المالية بناء على "خطة مسبقة" وإنما ينبغي أن تفصل بحيث تحل العقبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والأصغر. ثم أنه نظراً لأن المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر تكون في بدايتها ضعيفة في التواهي التقنية والتنظيمية والمالية. فإنها ستنتفع من أي تدريب تحصل عليه إلى أن تكتسب المعرفة والاستقلالية المطلوبة وتكتسب الثقة الكافية لإدارة أعمالها بصورة مستدامة. ولكن الذي يحدث في أغلب البلدان النامية هو أن الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة - سواء في الريف أم في الحضر - لا يحصلون على خدمات جيدة من حيث فرص الحصول على استشارات تتعلق بالأعمال غير المالية (سواء على القطاع العام أو من القطاع الخاص).

وفي كثير من الأحيان يؤدي ارتفاع تكاليف تقديم خدمات دعم الأعمال في المناطق الريفية - لا سيما في المناطق النائية والشححة السكان - إلى الإجحاف بالمشروعات الريفية الصغيرة. وإذا كان سكان الريف الفقراء أن يتغذوا على هذه المشكلات، فإنهم سيحتاجون إلى خدمات استشارية في مجال الأعمال من جانب المؤسسات العامة/الخاصة، أو من جانب المنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تقوم بدور موردي الخدمات المحليين وأن تصل بنشاطها إلى المناطق الريفية الفقيرة. ومع ذلك، فإن نقص مثل هذه القدرة في المناطق الريفية قد يستدعي

- إدارة الأعمال، أي خدمات المحاسبة ومسك الدفاتر، مثل إدارة تدفق النقدية، وتحسين قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على إدارة أنشطتهم على المدى الطويل:
- خدمات السوق، أي معلومات السوق (دراسات) والتدريب والتمييز (علاقات مع التجار):
- الحصول على تكنولوجيات تتسم بالفعالية التكاليفية، والتدريب المهني/التكنولوجي؛
- تخطيط الأعمال، أي تحليل مقترنات الاستثمار، وخاصة مقترنات التمويل لأجال محددة، وتقدير جدواها من الناحيتين المالية والتقنية، والاتصال بالمؤسسات المالية من أجل متطلبات التمويل:
- تدريب جودة المنتجات وتجهيزها (شروط معايير الجودة)^(٤)

الغرض من هذا النهج الكلي لتنمية المشروعات الصغيرة، القائم على تقديم الخدمات المالية وغير المالية مجاناً، هو المساهمة في ضمان زيادة الاستثمارات (لجنة الجهات المانحة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠١). كما أن دور الخدمات غير المالية هو زيادة تأثير الخدمات المالية في المناطق الريفية عن طريق تعزيز قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة على حسن استخدام قروضهم (مرحلة ما بعد الاستثمار)، والمساهمة بذلك في تحسين سجلات تسديدهم لهذه القروض إلى المؤسسات المالية (الإطار ٣). ورغم الأوضاع المختلفة للمشروعات الصغيرة والأصغر قبل تنفيذها، فإن لها عند استهلاكها متطلبات مماثلة للعمليات

^٤- يمكن زيادة تقديم الخدمات غير المالية -
لا سيما للنساء الريفيات -
باستثمارات غير تجارية في
رأس المال البشري (مشروعات المياه والطاقة
البدوية، والمشاتل، ومراكز
الاجتماعات/العمل،
والتدريب على القراءة
والكتابية، إلخ).

الإطار ٦

الصندوق والتمويل الريفي

يعتبر الصندوق تشجيع نظم التمويل المستدام في المناطق الريفية شرطاً أساسياً للحد من الفقر الريفي. وترتکز السياسة التي يتبعها لتشجيع نظم التمويل المفصلة بحسب احتياجات الفقراء في المناطق الريفية على أربعة محاور أساسية، هي: ١' إقامة مؤسسات ريفية مستدامة للتمويل تصل إلى فقراء الريف، ٢' الاستعانة بشراكة أصحاب الشأن، ومن فيهم الفقراء، في تطوير التمويل الريفي، ٣' إقامة بنية أساسية متنوعة للتمويل الريفي، ٤' تشجيع قيام بيئة مواتية من السياسات والنظم. ففي عام ٢٠٠٠ كانت حافظة المشروعات الفعلية التي تحتوي على عناصر لتمويل الريفي أو عناصر لتمويل المشروعات الصغيرة، تبلغ ١٢٤٧ مليون دولار أمريكي.

المصدر: أدوات القرار في التمويل الريفي، الصندوق، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢.



- تعطي اهتماماً كبيراً للرسائل الآتية من أنس من قوميات مماثلة أو من ذوي الأصول العرقية المشابهة (الإطار ٨).

الدخول إلى الأسواق

يتوقف نجاح أي مشروع ريفي صغير على وجود منافذ تجارية له بصورة مستدامة. فلأسواق المحلية والقطرية وأسواق التصدير (الإقليمية أو الدولية) بإمكانها أن توفر منافذ لتصريف إنتاج المشروعات الصغيرة والأصغر.

وفيما يتعلق بالأسواق المحلية المحتملة، ورغم القدرة الشرائية المحدودة فيها، فإن سكان الريف يعتبرون زبائن محتملين للمنتجات المتوفرة في المناطق الريفية، وإن كانت هذه المنتجات تباع في أغلب الأحيان بأسعار ليست بمتناول أيديهم. لذا، لابد من وجود أسواق استراتيجية مناسبة للمنتجات البديلة ذات الجودة المقبولة التي تصنعها المشروعات الصغيرة والأصغر. وربما أمكن أيضاً بيع منتجات حرفية من هذه المشروعات في الأسواق القطرية أو الإقليمية أو الدولية. وبفضل التقدم الذي حدث في عولمة الأسواق ومجال الاتصالات، فقد أصبح لدى البلدان النامية الآن فرصاً أكبر في الحصول على

٥- يقوم الصندوق أيضاً بتجربة حلول بديلة "وجهة نحو المؤسسات" في غالباً ورومانيا من أجل التوسيع في توصيل الخدمات غير المالية إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة عن طريق مراكز تنمية الأعمال في المناطق الريفية، وفي غالباً، تم ربط هذه المراكز التي تمول من مشروع الصندوق لتشجيع المشروعات الريفية الصغيرة بالشبكة الوطنية لمراكز تنمية الأعمال التي تعمل بتنسيق من المجلس الوطني للصناعات الصغيرة والتي تمولها الحكومة، أما في رومانيا، فإن المراكز التجريبية لتنمية الأعمال التي يساندها الصندوق، فعبارة عن مؤسسات مخصصة تقوم الخدمات على أساس تجاري

استراتيجيات مخصصة لبناء القدرات تسعى إلى تقديم خدمات استشارية للأعمال الريفية، من أجل مساندة مجموعة المشروعات الصغيرة والأصغر. فيإقامة القدرات الاستشارية للمشروعات المستدامة الموجهة نحو الفقراء من أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، هو أمر حيوي لضمان نجاح المشروعات الريفية الصغيرة، فالدعم اللوجستي من موردي الخدمات في القطاع العام/الخاص، قد يتوقف بمجرد توقف مثل هذه الخدمات الاستشارية، وما لم تكن هناك آليات انتقالية موجودة بالفعل أثناء تنفيذ المشروع تصبح أي إنجازات تقنية أو مؤسسية معرضة للضياع.

وفي هذا الإطار، ربما كان بمقدور شبكات الخبراء الاستشاريين في مجال الأنشطة الريفية^(٥) أن يساعدوا في حل المشكلات المتعلقة باستدامة المشروعات/البرامج في المدى البعيد، والغالبها بالتدريج. ففي بعض البلدان يسهل تشكيل مثل هذه الشبكات بفضل توافر خريجي الجامعات الذين لا يعملون أو ممن يقومون بأعمال بسيطة، والذين يشاركون بصورة محدودة عادة في الاقتصاد الريفي. ونظراً لارتفاع مستوى تعليم هؤلاء الخريجين، فإن بإمكانهم توسيع نطاق الخدمات التجارية لتصل إلى المناطق الريفية وبأسعار معقولة، كما أن بإمكان شبكات الخبراء المحلية أن تساهم في ضمان توصيل رسائل تقنية أفضل، مثل الدروس الآتية من الميدان التي تبين أن أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية – لاسيما تلك التي تديرها النساء

الإطار ٧

فعالية تمويل المشروعات الصغيرة في غرينادا

كقاعدة عامة، لا ترغب المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في غرينادا في تحمل المخاطر المرتبطة بأصحاب المشروعات الصغيرة التي لا تملك رؤوس أموال كبيرة، وتفتقر إلى الخبرة التجارية والأنشطة المبتكرة. ويقوم الصندوق – عن طريق مشروعيه الخاص بالمشروعات الريفية الصغيرة – بتقديم المساعدة إلى القطاع المالي المحلي في غرينادا لزيادة قدرته على التمويل الموجه إلى المشروعات الصغيرة. وقد استخدمت لهذا الغرض ثلاثة أدوات جديدة^٦: اعتماد تجاري لاستثمارات رأسمالية لتجربة تمويل رؤوس أموال المشروعات الصالحة؛^٧ خطة لضمان القروض تغطي ٧٥٪ على الأكثر من الأجزاء غير المضمونة من الديون التي تقدمها المؤسسات المالية؛^٨ صندوق ائتماني. وسوف تقوم المصارف التجارية بإدارة خطة ضمان القروض والصندوق الائتماني.

وتساهم خدمات معلومات الأسواق في تقليل تكاليف المعاملات بالنسبة لأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة عند الدخول إلى الأسواق. فالخدمات الأساسية لدعم عملية التسويق تشمل دراسة الأسواق، وفرص الحصول على معلومات عن الأسعار والأسواق، وتيسير عملية التسويق (مثل الاتصالات والعلاقات بين المنتجين والمشترين). أما فرص إيجاد أسواق مناسبة فكثيراً ما تتعرض للفشل بسبب القدرة المحدودة لأسواق الريف. وحيث أن زيادة المنافسة بين أصحاب المشروعات الصغيرة قد تؤدي إلى تشبع السوق، فإن أصحاب هذه المشروعات يعتمدون على معلومات السوق للاسترشاد بها في قراراتهم عند إقامة مثل هذه المشروعات. وبالإمكان تقديم هذه الخدمات بصورة مؤقتة أو مستمرة، اعتماداً على نوعية الأسواق التي تحدث عنها. ولا شك أن تمكين أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة من الفقراء عن طريق إكسابهم المهارات المناسبة، قد يؤدي بدوره إلى تحسين موقفهم في مواجهة مشكلات السوق، ويوجد فرضاً جديداً للعمل، جنباً إلى جنب مع "سلسلة التسويق" (النقل، ومشروعات التجهيز/التسويق، وغيرها). ومن النقاط التي تركز عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عملها المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والأصغر، يرتبط بعمليات التسويق وتكنولوجيات ما بعد الحصاد (أنظر الذيل الثالث).

وللتغلب على مشكلة فرص التسويق المحدودة في المناطق الريفية، قد يستلزم الأمر وضع إستراتيجيات

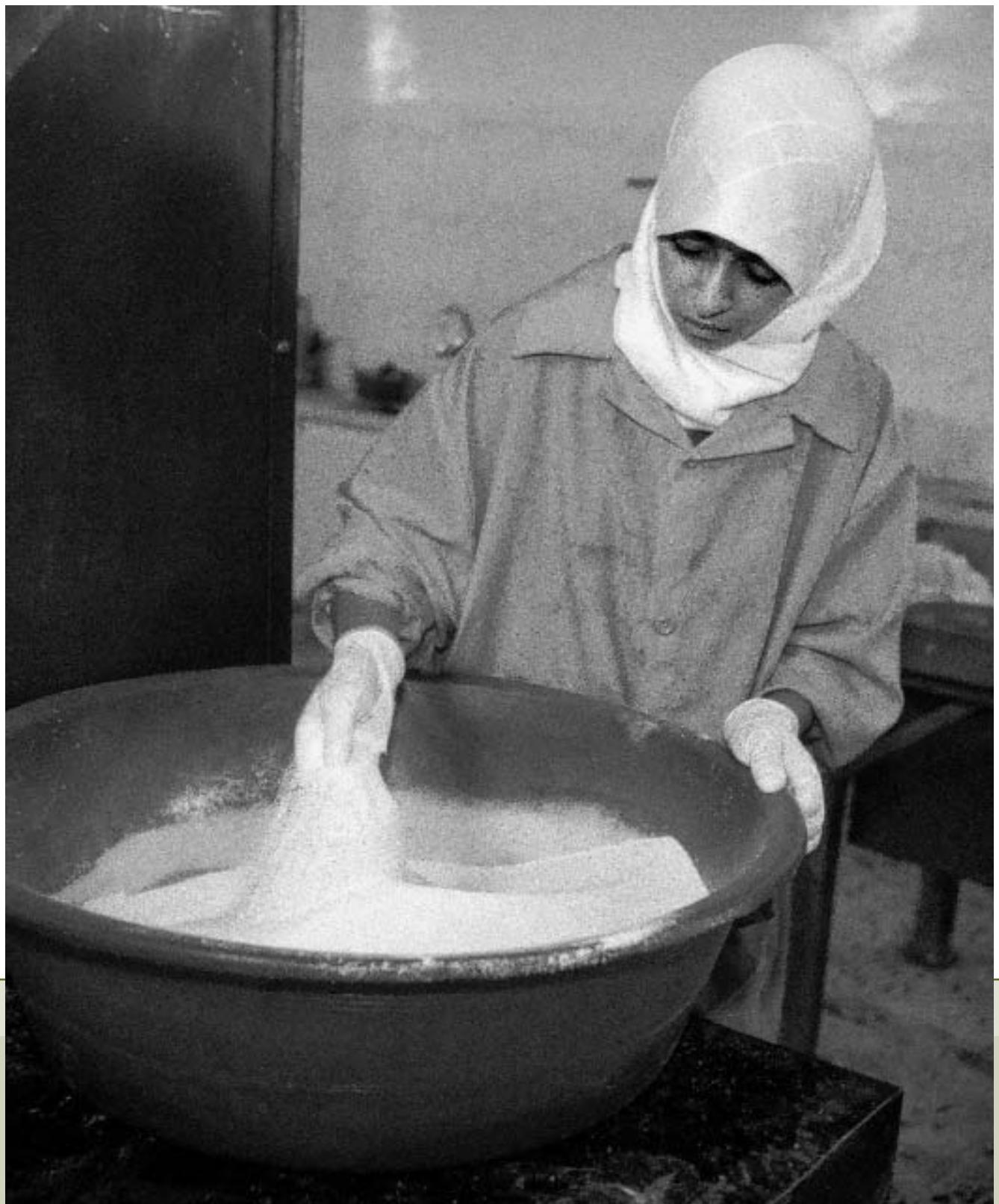
معلومات الأسواق، وبالتالي معرفة ما هو متاح منها (للمنسوجات، والسجاد، والمربيات، والفواكه المجففة، إلخ). ومع ذلك فإن الأسواق القطرية والدولية بها درجة عالية من المنافسة، وتشترط عادة معايير مشددة بالنسبة للجودة. ورغم ضخامة هذه الأسواق، فما زال سكان الريف الفقراء يجدون صعوبة في الدخول إليها لبيع منتجاتهم الزراعية وغير الزراعية. وهناك سببان لهذه الصعوبات عادة هما:

- عدم وجود البنية الأساسية المرتبطة بالأسواق (و خاصة الطرق الريفية)، وهو ما يتسبب في زيادة تكاليف النقل، بل ويصعب مهمة التاجر في الوصول إلى سكان المناطق الريفية، وبالتالي يضعف من قدرة هؤلاء الآخرين على المساومة؛
- نقص الخبرات المناسبة، ونقص المعلومات والخدمات المرتبطة بالأسواق، التي يمكن أن تسمح للمفقراء من أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة بالمنافسة في الأسواق.

الإطار ٨

مفهوم مستشار الأعمال الريفية

مفهوم مستشار الأعمال الريفية هو أنه بمثابة وسيط للخدمات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة. فالفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة يتطلعون إلى كفاءات خارجية تسهل لهم الحصول على خدمات دعم لأعمالهم المختلفة لكي تساعدهم في بدء هذه الأعمال واستقرارها، بما في ذلك خدمات دخولهم إلى الأسواق. وفي هذا المجال، فإن دور المستشار هو الإصلاح إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة ومساعدتهم في التوصل إلى حلول لها. وعليه أن يساعدهم أيضاً في توقع المشكلات المرتبطة بنشاطهم. ومن أهم وظائف مثل هؤلاء المستشارين أن يكونوا حلقة اتصال بين المؤسسات المالية الريفية وأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، لاسيما في فرز مقترحات الاستثمار وأخيراً، فإن بإمكان هؤلاء المستشارين ربط المشروعات الصغيرة والأصغر بالأسواق، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق خدمات متخصصة تتعلق بالأسواق.



شكلت مجموعات عمل أو اتخذت تدابير مخصصة للإشراف على هذه الإصلاحات بدعم من الوكالات المانحة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسات الداعمة للقطاع الخاص.

وعلى الرغم ذلك، فإن من الملاحظ بصورة متزايدة أن مثل هذه السياسات قلماً أعطت انتباها كافياً للمسائل المتعلقة بتطوير القطاع الخاص والمشروعات الريفية الصغيرة. وبالنظر إلى الجو المعادي الذي يواجهه أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة – والذي يتجسد أساساً في عدم اليقين والحواجز القوية التي تعترض بهء هذه المشروعات – فلابد من دعم الأنشطة الصغيرة التي يقوم بها القطاع الخاص في المناطق الريفية بسياسات وإجراءات تهدف إلى دعم تنمية مجموعات المشروعات الصغيرة والأصغر، كوسيلة للحد من الفقر الريفي. وقد يلعب ذلك دوراً متزايداً في استراتيجية الحد من الفقر. ولا شك أن إقامة اقتصاد زراعي قوي قادر على زيادة دخل الريفيين ويتصدر التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية (تجارة المستلزمات، وتسويق المخرجات، والخدمات المالية الزراعية، والآلات الزراعية، الخ) هي واحدة من أهم عناصر سياسات تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر. ومن بين الإجراءات الأخرى الممكنة، إتباع سياسات مالية وقانونية خاصة بأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة في المناطق الريفية، وإتباع سياسات لدعم الأنشطة التجارية بين الريف والحضر (الإطار ١١).

استباقية لبحوث التسويق بحسب الجنسين، تهدف إلى إيجاد أفكار مبتكرة للتسويق. فالبلدان النامية التي تتمتع بوفرة في مواردها الطبيعية، قد تخلق السياحة الموجهة نحو الأعمال أسوقاً مناسبة لأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة (آشلي، ٢٠٠٠) وتضيف قيمة إلى الحرف المحلية (الحدادة والنحارة وصناعة الأثاث المحلي، الخ) (الإطار ١٠).

البيئة المؤسسية المواتية

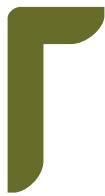
في كثير من البلدان النامية، رافقت عملية التحرر الاقتصادي إصلاحات هيكلية بغرض خلق بيئة مواتية أمام أنشطة أصحاب المشروعات الصغيرة والقطاع الخاص، حيث كان الهدف هو زيادة مستوى الاستثمارات – المحلية والأجنبية على السواء – من أجل تحقيق النمو المستدام. وكان من بين ما عالجه هذه الإصلاحات، طرق تحسين الأعمال والبيئة القانونية، مثل: الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة المنشآت التجارية، وتصميم سياسات داعمة لأصحاب المشروعات الصغيرة (إصلاحات مالية، وسياسات لتدريب العاملين في المؤسسات الصغيرة، والتغييرات في البنية الأساسية لخدمات المعلومات عن الأسواق، والنهوض بمهنة الاستشارات التجارية، وإقامة مشروعات مالية متوسطة الحجم). وفي أغلب الحالات

الإطار ٩

ربط أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة بالأسواق: برنامج مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة والتسويق في زامبيا

تم تصميم هذا البرنامج الذي يموله الصندوق استجابة لحاجة حكومة زامبيا إلى مساندة عمليات الاتجار بالمنتجات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ومن بين أهداف البرنامج: إقامة شبكة تنافسية تتسم بالكفاءة من مشروعات الصناعات الزراعية/ التجارة التي تخدم أصحاب الحيازات الصغيرة، واكتساب قدرات على الحوار حول الشؤون القانونية والسياسات. ومن بين الأنشطة المتعلقة بزيادة الصلات بالأسواق في المناطق التي ينفذ فيها البرنامج: تحسين الطرق الفرعية، ومساندة وسطاء التسويق من أصحاب الحيازات الصغيرة، ودعم تنوع الأسواق، ودعم التشريعات والسياسات والمؤسسات بهدف تشجيع قيام بيئة مواتية من السياسات لأصحاب الحيازات الصغيرة ووسطاء التسويق، وتوفير معلومات عن الأسواق.

المصدر: تقرير الصياغة، ١٩٩٩.



المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر وقضايا الجنسين

تدير المرأة أغلب المشروعات التجارية الصغيرة الناجحة في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن هناك طرقاً عديدة لزيادة فرص دخول المرأة إلى الأسواق، وجعل نشاطها أكثر فعالية. ففي البداية، لابد أن ترتكز أطر السياسات المناسبة على إزالة أي عقبات أمام قيام المرأة الريفية بأنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر. وثانياً، لابد من استمرار توافر خدمات التدريب وغيرها من خدمات دعم المشروعات التجارية الصغيرة وأمام المرأة، مع مراعاة ضيق وقتها وقلة تعليمها (أنظر الشكل ٢). وهو ما يستدعي تحرير المرأة لكي تشارك في أنشطة المشروعات الصغيرة، التي تزيد من فرص حصولها على تكنولوجيات سبل المعيشة المحسنة (مثل التكنولوجيات المعتمدة على الطاقة الشمسية أو المشروعات المحسنة لتوزيع المياه) بل والتي تؤدي أيضاً إلى زيادة المشاركة في الأعمال

نظراً للعلاقة الوثيقة بين تطوير البنية الأساسية وتشجيع أنشطة المشروعات الصغيرة، فإن السياسات المتعلقة بالمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر ينبغي تعزيزها بسياسات لتطوير البنية الأساسية الريفية. وينبغي أن تهتم الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية المتعلقة بالمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر اهتماماً أساسياً بإصلاح وتحديث شبكة الطرق الريفية من أجل تحسين الاتصال بالأسوق، وأن يشمل ذلك برامج لكهرباء الريف كشرط أساسي لتنمية المؤسسات المحلية و/أو الأنشطة التجارية التي تقدم خدماتها إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة (مثل المراكز التجارية الصغيرة متعددة الأغراض في المناطق الريفية).

وهناك بعد هام آخر للبيئة المواتية يتعلق بتيسير الحوار البناء بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وغيرها من أصحاب الشأن المعنيين، وهم: الحكومات، والمؤسسات المالية، ومقدمي الخدمات التجارية (من القطاعين العام والخاص)، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، وغيرها. وفي بعض البلدان، قد يستفيد مثل هذا الحوار من المنتديات الدائمة أو شبه الدائمة التي يناقش فيها أصحاب الشأن مدى التقدّم المحرز في تحديد أطر مؤسّسة للمشروعات الصغيرة والأصغر. وهناك مؤسسات معينة، مثل اتحادات الأنشطة التجارية الريفية وغيرها من المجموعات المناصرة للفقراء و/أو الأفراد الذين يمثلون مصالح المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، ينبغي تمكينها من القيام بدور نشط في وضع مثل هذه الأطر.

الإطار ١٠

زيادة وسائل المعيشة للمجتمعات الريفية من خلال السياحة الأيكولوجية في بيرو

يساند الصندوق - عن طريق برنامجه للتعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية - منظمة غير حكومية في بيرو، تعمل في تنفيذ مشروع تشاركي رائد موجه نحو المجتمعات الريفية الفقيرة في سان مارتين دي بوراس. وهذه المجتمعات تعيش بالقرب من الموقع الأخرى المعروف باسم كولا رو ميوك (وتعني حرفيًا "حجر من القمر" في كوتشا) في منطقة كوزكو. ويحتوي الموقع على إمكانيات هائلة لتحسين معيشة المجتمعات المحلية الموجودة فيه. وفي هذا الإطار - إلى جانب إصلاح الموقع (بتثبيت المصاطب) - فإن المنظمة غير الحكومية تقدم خدمات لدعم الأنشطة التجارية بهدف تحسين الصناعات اليدوية التي تقوم بها النساء، ومساعدة السكان على إقامة محال سياحية صغيرة تقدم أطعمة من تلك التي تشتهر بها منطقة الأنديز، والتي يزورونها في حدائق منازلهم. وأخيراً، ولكن تتملك هذه المجتمعات الريفية الموارد الأثرية والطبيعية، يجري الآن تدريب أفراد مختارين لكي يصبحوا مرشدین سياحیین.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

المسائل الأخرى

ينبغي أن يغطي الحوار حول السياسات مسألتين فرعيتين هامتين ترتبان بتشجيع المشروعات الصغيرة والأصغر في البلدان النامية، وهما: وضع نهاية لاستخدام عمال الأطفال في المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، وتشجيع المنتجات وعمليات التصنيع التي تحافظ على البيئة في مثل هذه المشروعات.

وباعتبارها أدوات للتغيير، فإن الخدمات الاستشارية ومؤسسات الاستشارات التجارية ينبغي أن تكون جاهزة لتوعية سكان الريف وأصحاب المشروعات الصغيرة المحتملين وأعضاء هذه المؤسسات أنفسهم، بضرورة احترام القيم والمعايير المرتبطة بأنشطتهم التجارية.

المنزليه. ومن تجربة الصندوق، فإن هذا المطلب الأخير يحدث أحيانا نتيجة زيادة الاعتراف بالدور الاقتصادي الهام للمرأة ومساهمتها الاجتماعية في رفاهية الأسرة والمجتمع المحلي. ولا شك أن زيادة نشاط المرأة في المشروعات الصغيرة بتوفير تكنولوجيات جديدة لها، يلقى صعوبات جمة، حيث أن الرجل يستولي على النشاط في أغلب الأحيان بمجرد أن يصبح مربحا. ولذا ينبغي مراعاة حماية مكاسب المرأة من مشروعاتها الصغيرة في أي إجراء يتخذ لتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر.

الإطار ١١

المشروعات الصغيرة، والنمو الاقتصادي، وعلاقات الأنشطة التجارية بين الريف والحضر في الصين.

تعطي الصين نموذجا رائعا لكيفية مساهمة السياسات الطوعية العامة القائمة على الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم الابتدائي والثانوي، والتدريب المهني) والبنية الأساسية الريفية (الاتصالات والنقل) مع الصلات المناسبة في مجال الأنشطة التجارية، في إقامة مجموعات من المشروعات الفردية الصغيرة في المناطق الريفية. فقد ارتبط التصنيع الريفي في الصين ارتباطا وثيقا بالصناعة في الحضر من حيث الإنتاج، والتكنولوجيا، والمرافق، والعمال، وعلى الأخص في المراحل المبكرة من التنمية. فهناك مجموعات معينة من الصناعات الريفية تسمى مشروعات القرى والمراكز واتفاقيات عقود من الباطن تشمل توريد المدخلات (معدات رخيصة أو مستعملة) وشراء الإنتاج، أبرمت مع المصانع الأكبر حجما في المدن. وتمت خصصة قطاع مشروعات القرى والمراكز في عام ١٩٨٤، وكان تأثيره على الاقتصاد الريفي في الصين هائلا. ففي خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٩٥، زادت قيمة الناتج الإجمالي لمشروعات القرى والمراكز (بأسعار ١٩٨٥) ١٣ مرة، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢٤٪ في المتوسط. ولعب هذا القطاع دورا هاما في استيعاب فائض الأيدي العاملة الريفية نتيجة زيادة إنتاجية العامل في الزراعة، كما حقق رواجا بفعل نمو دخل الريفيين وزيادة الطلب في المناطق الريفية. وزاد عدد الأيدي العاملة في هذا القطاع من ٥٢,١ مليون نسمة إلى ١٢٨,٦ مليون نسمة. وكان لمشروعات القرى والمراكز تأثيرها الهام على الاقتصاد الصيني برمته، حيث أنه ساهم بنسبة ٢٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥. وإذا كان قطاع مشروعات القرى والمراكز سيواجه تحديات متزايدة، وعلى الأخص بالنسبة للعولمة، فإنه يعطي مثالا حيا على أن استراتيجية التنمية الريفية التي تركز على القطاع غير الزراعي، يمكن أن تحدث تغييرا كبيرا في تركيبة الاقتصاد الوطني.

المصدر: تقدير الفقر الريفي في آسيا والمحيط الهادئ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢).



الشكل ٢

الفوارق بين أنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر التي يقوم بها الرجال وتلك التي تقوم بها النساء في أمريكا اللاتينية

أنشطة الرجال	أنشطة النساء	الفوارق
- الحاجة إلى تحقيق إنجاز	- الحاجة إلى تحقيق إنجاز	- الحماس لبدء أنشطة مشروعات صغيرة
- "الرغبة في تسيير الأمور سيراً حسناً"	- إشاع الرغبة في العمل	-
- التحكم في الموارد والأصول	- الحاجة الاقتصادية	-
- أن يكون "رئيسه" نفسه	- أن تكون "رئيسة" نفسها	-
- النمو الرأسى	- التنويع الأفقي	- استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة
- الخوف من فشل المشروع	- عدم الثقة بالنفس	- النواحي النفسية
- استخدام الخدمات الاستشارية الخارجية بكثرة	- الخوف من النجاح	-
- قروض (من المصادر والأقارب والأصدقاء) ومصادر أخرى للاستثمار	- الاعتماد على شبكات عديدة تتعلق بنمو المشروع	-
- مشروعات صناعية وأو مشروعات قائمة على التكنولوجيات (أنشطة خارج المنازل)	- ممتلكات شخصية ومدخرات	- رأس المال الأولي
- نقص المادة الخام والمستلزمات المادية والخبرة بالتنظيم	- خدمات (بيع وتجارة ومسائل متعلقة بالتعليم) أو صناعات منزلية	- نوع المشروع الصغير
- قدرة محدودة على الإدارة	-	-
- قدرة محدودة على التسويق	- نقص القدرة التقنية	- إدارة الأعمال
	- خبرة محدودة بادارة الموارد البشرية	-
	- خبرة محدودة بالإدارة المالية	-
	- تعليم محدود	-



٣

التصويت
وتداعيات السياسات بالنسبة للصندوق

تقديم الخدمات المالية الموجهة نحو أصحاب المنشآت الفردية الصغيرة

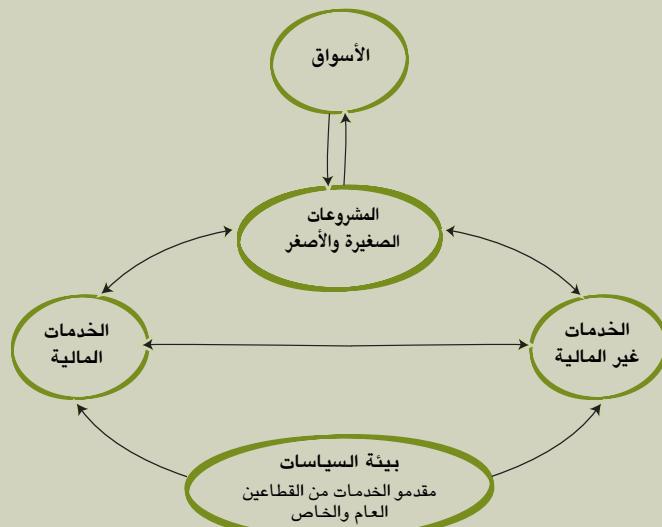
يعتبر تقديم خدمات مالية مناسبة (رأس المال العامل والقروض متوسطة الأجل للاستثمارات الضخمة في مجال التكنولوجيا) إلى أصحاب المنشآت الفردية الصغيرة والأصغر، جزءاً مكملاً للدعم الذي يقدم إلى برامج وسياسات تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر. والهدف المحدد الذي سيتبعه الصندوق هو زيادة عدد المؤسسات المالية في المناطق الريفية - بما في ذلك المؤسسات التجارية للتمويل الريفي أو لتمويل المشروعات الصغيرة، كما جاء في أدوات القرار للتمويل الريفي (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠٠٢). وسوف يتضمن ذلك بزيادة الوسائل المالية وغير المالية لدى الوسطاء لزيادة مشاركتهم مع أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة. وسوف يتراوح الدعم الممكن من جانب الصندوق بين إقامة صناديق

يتجلى النهج الذي يتبعه الصندوق في تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في تقليله من الصعوبات وعدم التناسق الحاليين اللذين يمنعان فقراء الريف من الاستثمار في أنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر كوسيلة لتنويع دخلهم، والحصول على فرصة عمل، والحد من فقرهم، وتحسين معيشتهم. ولهذا الغرض، فإن الصندوق يفضل نهجاً كلياً (أنظر الشكل ٣) الذي يسهل حصول القراء من أصحاب المشروعات الصغيرة على مختلف خدمات الدعم الموجهة نحو المنظمات الأهلية (الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالأسواق) التي يقدمها القطاع العام أو الخاص. وحيث أن الصندوق يركز على تكين القراء في أشد المناطق الريفية فقراً، فإن البرنامج سيعنى أساساً في مثل هذه المناطق بالأنشطة الصغيرة (السابقة على المشروعات والمشروعات الأصغر) (أنظر الإطار ٥).

ينوي الصندوق أيضاً الاستثمار في إقامة بيئات موافية من السياسات لتشجيع المشروعات الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية، تنفذ كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الشكل ٣

نهج الصندوق الكلي لتنمية المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية





يتكون نمط الخدمات التي ستقدم مما يلي:

- التدريب على المشروعات الفردية الصغيرة -
ينبغي تمكين أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة عن طريق التدريب الموجه توجيهها جيداً (التدريب التجاري) لزيادة قدرتهم على إدارة أعمالهم. ولابد من إيلاء اهتمام خاص بزيادة المعرفة بالشروط الأساسية للمشروعات الصغيرة والصعوبات التي تواجهها. وسوف يتحقق ذلك من خلال برامج للتدريب على المشروعات الصغيرة أو غير ذلك من التدريب الموجه نحو الأنشطة التجارية، داخل مشروعات الصندوق أو عن طريق أنشطة مرتبطة بها، مثل تخطيط الأعمال، وإدارة التدفق النقدي كوسيلة للاستقلال المالي الذاتي، ومبادرات تسويق الإنتاج وجودته، إلخ:
- التدريب المهني والحصول على التكنولوجيا -
سيعتبر التدريب المهني والحصول على تكنولوجيا صالحة للفقراء وتحقيق فعالية تکاليفية حجر الزاوية في دعم المشروعات الفردية الصغيرة في المناطق الريفية. وسيسعى الصندوق عن طريق مشروعاته وأنشطته إلى تحسين الكفاءة المهنية لأصحاب المشروعات الصغيرة المحتملة. وسوف يتحقق ذلك من خلال:
 - الاستفادة المكثفة من برامج التدريب المهني (بما في ذلك التدريب على التلمذة الصناعية لصغار الريفيين، والتدريب أثناء العمل);
 - زيادة فرص الحصول على معلومات عن التكنولوجيات التي تلبي احتياجات الفقراء من أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة. وسوف يدعم المشروع أنشطة التعديل والصناعات التحويلية من خلال مراقب وآدوات معينة، ومن خلال المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية العاملة في البحوث التكنولوجية المساندة للفقراء والموجهة نحو الأنشطة التجارية.

لتدمية المشروعات الصغيرة القروض متوسطة الأجل و/أو آليات للضمان تهدف إلى الحد من المخاطر التي تحملها المؤسسات المالية التي تعامل بصورة مباشرة مع أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، وبين رأس مال المساهمين. كما سيُسعي الصندوق إلى تشجيع الشراكات بين المصارف التجارية وبين المؤسسات المالية الريفية، خاصة لأغراض التمويل، وسيبذل أقصى جهد لتجربة حلول مبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة، مثل رأس المال المشترك ورأس المال البداية، وخطط تأجير المعدات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يسعى الصندوق إلى زيادة الشراكات الجغرافية والتقنية فيما بين المشروعات، مركزاً بصورة أساسية على التمويل الريفي وعلى المشروعات التي لها علاقة بتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر.

تقديم الخدمات غير المالية المستدامة

توقف الاستراتيجية التي يتبعها الصندوق لزيادة وصول الخدمات التجارية الاستشارية إلى الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة على بناء و/أو تعزيز القدرات على تقديم الاستشارات التجارية في المناطق الريفية عن طريق المنظمات غير الحكومية والخدمات العامة/الخاصة. والهدف هنا هو تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر على أساس مستدام، بناء على تحديد وفهم احتياجات الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم استجابات مناسبة في حينها، سواء عن طريق المشروعات أو مقدمي الخدمات (مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الريفية، والجامعات، والرابطات التجارية، إلخ). يمكن أن يتحقق ذلك بزيادة القدرة المؤسسية للمؤسسات الاستشارية الموجودة بالفعل في المناطق الريفية (مثل مراكز تنمية الأعمال أو غيرها من مقدمي الخدمات في القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، إلخ)، وتعزيز أو إقامة قدرات استشارية أهلية ريفية (إقامة شبكات للخبراء في المشروعات التجارية الريفية - بما في ذلك خبيرات من النساء - عن طريق إقامة القدرات، والتدريب، ونقل الخبرات). وفي بعض البلدان، قد يشكل ذلك عنصراً التنمية المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات.

تيسير الدخول إلى الأسواق

سياسات المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، وسيعتمد الصندوق وهو يقوم بذلك على مجموعة من الأدوات المالية (المنح والقروض والتمويل المشترك) والشراكات (مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الريفية، والإدارات الحكومية، والجهات المانحة). كما سيسعى إلى ضمان المرونة في مدد القروض من أجل أن تتحول هذه المنظمات الأهلية إلى أن تعتمد على نفسها وتحظى بالاعتراف القانوني؛

■ دعم الحكومات والسلطات المنظمة للقطاع في إدخال إصلاحات على أطر السياسات والأطر المؤسسية للمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، بما في ذلك إجراءات وتدابير محددة تهدف إلى منع استخدام عمالة الأطفال في المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، وحماية البيئة والموارد الطبيعية. وسوف يتحقق ذلك بنشر المعلومات وتعريف صناع السياسات بأفضل الأساليب، عن طريق دراسات وحلقات عمل وحلقات تدارس، أو تقديم مساعدات تقنية وغيرها من وسائل الدعم للجهات المؤسسية الفاعلة المعنية بهذا الموضوع.

وسيناقش الصندوق أيضاً إمكانية تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في حواره مع أصحاب الشأن. فقد تسهل مثل هذه الشراكات تطوير المشروعات الصغيرة والأصغر من خلال إبرام عقود من الباطن بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات الدعم التجاري في المناطق الريفية.

استراتيجية استرداد التكاليف

نظراللأصول المالية المحدودة لدى أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر، فإنهم قد يجدوا صعوبة في تسديد قيمة الخدمة (أو الخدمات) التي يحصلون عليها. وبناء على ذلك فإن الصندوق قد يدعم في البداية تكاليف التشغيل المرتبطة بتنفيذ خدمات الدعم التجاري في المناطق الريفية، لا سيما في المناطق المعزولة، على أن يقلل هذا الدعم تدريجياً أثناء دورة المشروع. وينوي الصندوق تطبيق الأساليب الجيدة الحالية على استرداد التكاليف، من أجل ضمان تنمية القدرات الاستشارية التجارية المستدامة في المناطق الريفية^(٧).

لا شك أن تحديد الأسواق سيكون معياراً هاماً في تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، وبمساعدة الخدمات الاستشارية التجارية الريفية، سيكون هدف الصندوق الخاص بزيادة فرص الدخول إلى الأسواق في المناطق الريفية هوربط أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر بالأسواق القائمة وكذلك تحديد فرص الأسواق الجديدة (بما في ذلك الأنشطة غير التقليدية مثل السياحة الأيكولوجية). وسيبذل أقصى جهد لتعزيز الصلات بالأسواق عن طريق تحسين الصلات التجارية بين الريف والحضر، والاتصالات بين المنتجين والمُشترين المحتملين، وتمكين الرباطات الريفية والتجارية والمجتمعات المحلية والتعاونيات بحيث تستطيع كلها أن تقدم خدمات إلى أعضائها وعملائها، وأن تطور خدمات متخصصة لدعم الأسواق عند الحاجة (معلومات الأسواق والتدريب، وتحديد معايير جودة المنتجات، إلخ).

الحوار حول السياسات

إن وضع إطار للبيئة المؤسسية وآلية السياسات التجارية للمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، هو خطوة هامة بالنسبة للصندوق. وللهذا الغرض، فإن أنشطة الصندوق في هذا المجال ستتركز على ما يلي:

■ دعم الحوار حول السياسات بين جميع أصحاب الشأن المعنيين (السلطات الحكومية، والمؤسسات المالية، ورابطات المشروعات الصغيرة، ومقدمي الخدمات، إلخ) عن طريق دعم منتديات الحوار مثل عمليات استراتيجية الحد من الفقر، وأفرقة المهام المخصصة للمشروعات الصغيرة والأصغر، وغيرها من مجموعات العمل المؤسسية. والهدف هنا هو النهوض بفعالية المشروعات الصغيرة والأصغر في برامج مساندة الحد من الفقر؛

■ تشجيع إقامة رابطات أهلية للمشروعات الصغيرة في المناطق الريفية - بما في ذلك الرابطات النسائية - وتزويد ممثليها بالخبرات التقنية الضرورية والخبرات في مجال السياسات لكي يحافظوا على مصالح الأعضاء أثناء وضع

أنشطة المتابعة



تصف الوثيقة الحالية الوضع الجاري لمعارف مجتمع المانحين، بمن فيهم الصندوق والعاملين في مجال التنمية، بتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فما زالت هناك حاجة مستمرة إلى مواصلة وضع سياسات وآليات وأدوات لتلبية احتياجات الأنماط المختلفة من أصحاب المشروعات الصغيرة الفقراء، وينوي الصندوق تنفيذ المبادئ السابقة ذكرها، في إطار تطويره لاستراتيجيات إقليمية ووضع وثائق للفرص الاستراتيجية القطرية، تعكس مختلف الفرص والصعوبات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر في البلدان الشريكة.

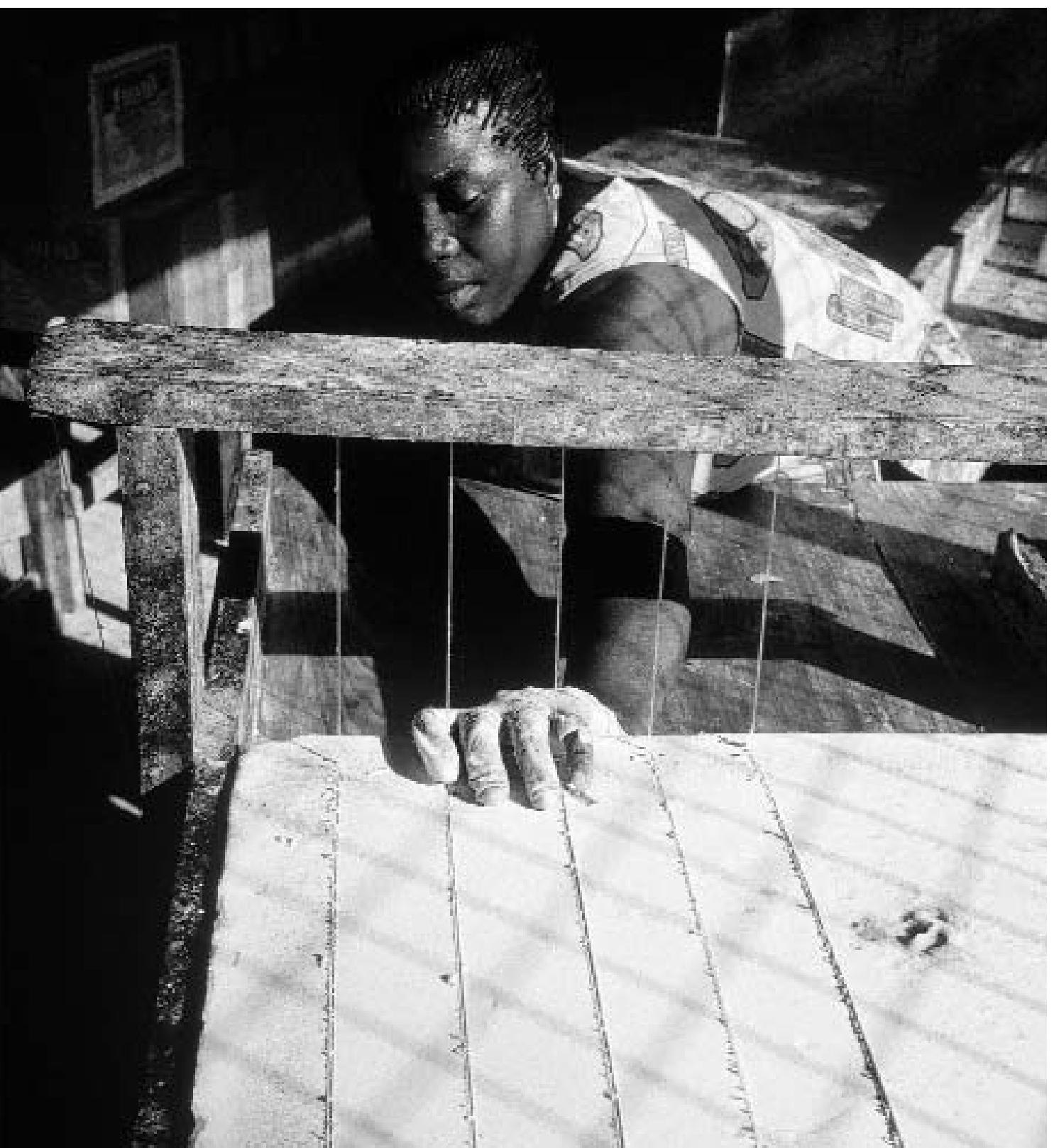


نماذج لأنشطة المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية

الملحق

المشروعات غير الزراعية الصغيرة والأصغر

- | | |
|--|--|
| :: صناعة الطوب الآجر | المشروعات الزراعية الصغيرة والأصغر |
| :: صناعة الفحم النباتي | :: تجهيز اللحوم ومنتجاتها (الجلود الكبيرة والصغيرة، والمدايع الحرفية الصغيرة، وصناعة الجبن، الخ) |
| :: النقل إلى الأسواق | :: تجهيز الأسماك وتسويقها (التجميف، والتدخين، والتمليل) |
| :: النقل العام | :: التصنيع (الطحن، والمربات، والمخللات، والعصائر، والعسل، وصناعة البيرة، واستخلاص الزيوت) |
| :: المحال الريفية الصغيرة (لالأغذية وغيرها) | :: المشروعات الصغيرة للتسويق الزراعي (الرابطات/المجموعات) |
| :: المطاعم الريفية | :: بيع المستلزمات الزراعية (المواد الكيماوية وغير الكيماوية) |
| :: المخابز الصغيرة | :: صناعة المعدات الزراعية (العربات، والمعدات الزراعية وغيرها) |
| :: ورش الإصلاح (المختلف الأشياء) | :: المنتجات الحرجية غير الخشبية |
| :: المراكز التجارية الصغيرة | |
| :: الحدادون وورش المعادن | |
| :: ورش النجارة | |
| :: الأشغال اليدوية (الحياكة، وصناعة السلال، وصناعة الملابس، إلخ) | |
| :: الباتيك، والدبابعة، والصباغة. | |
| :: محال صغيرة (السياحة الأيكولوجية) | |
| :: جولات سياحية ومرشدون سياحيون | |
| (السياحة الأيكولوجية) | |



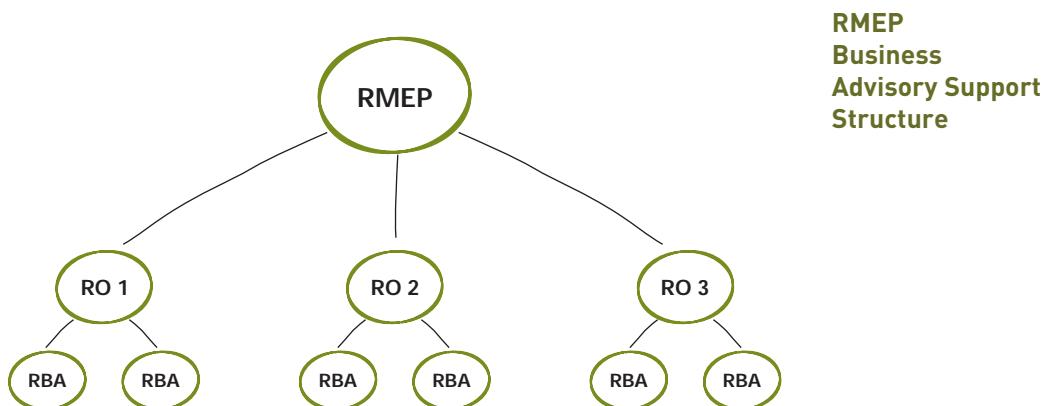
الذيل الأول

EXAMPLE OF A RURAL ENTERPRISE
PROJECT DEVELOPED BY IFAD:

THE RURAL MICRO-ENTERPRISES PROJECT, SENEGAL

The Rural Micro-enterprises Project (RMEP), which started up in 1995, was one of the first IFAD interventions to focus on small and medium enterprise (SME) development, with equal emphasis on financial and non-financial services. Three decentralized regional offices (ROs) were placed under the administrative supervision of the Ministry of Agriculture and staffed with coordinators and marketing specialists who supervised a number of village-based multi-purpose specialists (MPSs). These offices were charged with facilitating rural entrepreneurs' access to markets and eliminating constraints on the sale of products. The role of these decentralized staff was to detect business opportunities in their areas of intervention and help small entrepreneurs to clarify their business concepts and/or finalize their investment proposals. The MPSs, who were recruited on the local job market, have played a crucial role in forging links with enterprising poor people and contributing to the dissemination and management of information among project beneficiaries.

FIGURE 4



Source: RMEP appraisal report and mid-term review, May 2001.

The mid-term review of October 2000 recommended that the MPSs be trained so that they become fully-fledged RBAs capable of handling increased responsibility for follow-up and monitoring. RMEP's integrated approach was also based on a partnership agreement with *Crédit Mutuel du Sénégal (CMS)*, which was one of the first Senegalese microfinance networks to provide credit to small and microentrepreneurs. A guarantee fund was originally established with CMS in order to leverage its funding sources for micro and small-scale rural enterprises. CMS's relationship with RMEP has been strongly supported by the MPSs, who made an initial screening of business proposals. As of October 2001, some 832 small and microenterprises were being supported by the project (including consolidated MSEs), of which women managed 700 and 102 were small businesses managed by young entrepreneurs. These enterprises generated 1 795 jobs, or an average of 2.2 jobs per enterprise (including self-employment), and the estimated monthly incremental income was FCFA 110 000 (approximately USD 150).

الذيل الثاني

BILATERAL DONORS INVOLVED IN THE MSE SECTOR

The United States Agency for International Development (USAID) has been one of the prime movers of MSE development inasmuch as it views such enterprises as contributing to the reduction of poverty, women's empowerment, agricultural development, democratization and economic growth, and, since the 1980s, it has helped to define their role and functioning. In financial terms, it has been the largest financier of MSE support initiatives, having provided USD 2 billion over the past 20 years for the development of microenterprises. In 1998 and 1999 alone, it provided more than USD 300 million. Research under USAID programmes led to the now generally accepted segmentation of what was previously known as the 'informal sector'. Support to financial services through United States-based private voluntary organizations has contributed greatly to the development of innovative microcredit/finance models and the strengthening of international technical support organizations such as *Acción Internacional* (International Action). New methodologies such as sub-sector analyses were developed and nationwide surveys of the MSE sector were undertaken in six countries of Africa and the Caribbean. Although USAID's primary focus is on microfinance development, it plans to expand support for BDS with a view to improving market access, technology and management skills, and remain active in the areas of institution-building and policy work. Types of MSE-related programmes developed by USAID include: micro-enterprise best practices, which expanded the knowledge base of microenterprise support practices through action-research and publications; assessing the impact of micro-enterprise services, which worked on measuring the impact of microenterprise support programmes and developed tools for practitioners; programme for innovation in micro-enterprise, which cofinanced microenterprise projects; implementation grant programme, which provided grants to United States-based and international organizations providing financial and business development services; and micro-serve, which provided training and TA to missions and practitioners.

Department for International Development (DFID) (United Kingdom). Promoting MSEs is part of DFID's efforts to reduce poverty in urban and rural areas. Its support to MSE development falls under three headings: financial services, especially microfinance; support to BDS providers; and enabling the MSE institutional framework. Such support is seen as a continuing process aimed at enhancing the capacity of both private- and public-sector institutions dealing with MSEs, its rationale being that enhanced capacities lead to positive changes in enterprise practices, capacity and performance, and increase efficiency and economic growth thereby leading to higher incomes and employment. DFID intends to broaden the range of its activities in this field and to focus more on improving rural livelihoods, especially through promoting off-farm employment opportunities.

The German Agency for Technical Cooperation (GTZ) is one of the bilateral donors that are most involved in MSE development. As a technical assistance institution, GTZ is well equipped to provide BDS, particularly training. One of GTZ's better-known programmes for MSE promotion is the competency-based economies through formation of enterprise training programme, which seeks to empower small entrepreneurs with a range of business-related techniques so that they may compete more effectively in the market place. A recent GTZ intervention in Sri Lanka offered a range of BDS to potential entrepreneurs, including preparation of business plans, links with financial services, training for business start-up or expansion, business-related information, consultancy services, career guidance, and job matching for employment seekers. GTZ provides services on a commercial basis with a view to creating a sustainable institutional structure for MSE promotion. The primary institution involved is the Central Province Enterprise Centre, a private company owned by seven MSE-support organizations. Another example is the Informal Sector Training and Resource Network (ISTARN) based in Masvingo, Zimbabwe. ISTARN's activities include: (i) assistance to potential entrepreneurs in establishing themselves in self-employment, including one-year credit for tools; (ii) a small business advisory programme to help clients identify their problems and track business performance; (iii) promotion of MSE trade

associations for purchasing raw material wholesale and reselling it to members at competitive prices; and (iv) promotion of intermediary marketing operations in specific sub-sectors. Since 2001, GTZ has been working on the elaboration of its corporate policy on the rural non-farm economy (RNFE).

The **Canadian International Development Agency (CIDA)** supports both microfinance and microenterprise activities to promote sustainable development and reduce poverty in developing countries. In 1998, some USD 47 million was spent on 80 projects in 43 countries of Africa, Middle East, Latin America, Asia and Central/Eastern Europe. Almost half of these funds were allocated to MSE projects in Latin America. CIDA's interventions related to MSEs are directed at creating a more enabling environment; building up institutional capacity; providing direct support; and establishing business links. An interesting example of CIDA support in developing rural enterprise through business links is its collaboration with the Bata Company in Thailand, where it is involved in the installation of genuinely rural factories at which 400 villagers are producing high-quality shoes. The technology, training and quality control aspects are supported by Bata and a local NGO. Many of the workers are women who have returned from the cities (reverse migration). CIDA finances other joint ventures between Canadian firms and MSEs in Chile and Malaysia and has set up the CanAsian Businesswomen's Network. The International Development Research Centre based in Ontario with CIDA funding is also active in promoting both MSEs and medium-sized enterprises. Ongoing research activities led by CIDA in Africa, Asia and Latin America place considerable emphasis on the importance of BDS (training, management, marketing and technology), with special focus on strategies to extend the outreach of support services to segments of the MSE sector that are difficult to serve (e.g. microentrepreneurs and women).

Ministry of Foreign Affairs (MFA) and French Development Agency (AFD). As core public aid providers, MFA¹ and AFD consider the development of local private-sector and entrepreneurial activities to be the backbone of economic develop-

¹ Ministry of Cooperation until December 1999.

ment. Support to the private sector covers a whole spectrum of potential enterprise-related activities, e.g. from informal or semi-formal microenterprises to SMEs and modern private companies. This support generally aims at (i) establishing an institutional environment for entrepreneurs: increasing their competitiveness, improving quality standards and enhancing policy dialogue; (ii) upgrading the business skills of entrepreneurs; (iii) facilitating access to financial and non-financial services (commercial banks, MFIs) through support to interfacing institutions (business connection points (*guichets uniques*, business and microenterprise associations). Institutional and financial support-oriented action has concerned enterprise networks (the West Africa Enterprise Network and the Franco-African Chambers of Commerce Network) as a means of facilitating dialogue among regional policy- and decision-makers. MSE projects have been implemented in Senegal (Rural Microenterprise Project); in Burkina Faso (Microenterprise Support Office) and Madagascar (Financing and Development of Microenterprises).

Other institutions involved in the MSE sector include the International Cooperation Centre on Agrarian Research for Development (CIRAD) for small agribusiness and food processing and the Research Institute for Development, which focuses on the socio-economic aspects of MSE promotion.

الذيل الثالث

MULTILATERAL DONORS INVOLVED IN THE MSE SECTOR²

The World Bank has for many years been engaged in the field of small-scale business operations, the role of the MSE sector in Africa and the requisite technology and training. It supports the development of MSEs in its client countries through: (i) policy and institutional reform; (ii) provision of information on MSEs; (iii) developing strategies to reduce the risks and transaction costs of lending to MSEs; (iv) developing markets for private-sector delivery of BDS; and (v) improving the performance of public-sector services to the MSE sector. The delivery of BDS to small businesses has taken a variety of forms. For instance, in Africa, the World Bank has financed projects that provide MSEs with technical training, improved work premises and a market for local builders (participation of artisans in construction works). Together with the International Labour Organization, World Bank chairs the Donor Committee on Small and Medium Enterprise, which is working on a market-driven strategy for the provision of BDS. It also provides institutional support for financial services and for promoting emerging and intermediate technologies and support for small business incubators. While the World Bank previously dealt with small business development under the umbrella of private-sector development, it has now formed a new department to promote the development of SMEs, merging its operations with the investment programmes of the International Finance Corporation. The Bank sees the following as key elements of its new strategy: selective use of direct investments and better use of intermediaries; creating and strengthening financial intermediaries; broadening the scope of TA to cover the specific needs of this category of client; results-oriented policy dialogue; and greater emphasis on information technology, training and capacity-building.

² For simplification purposes, multilateral donors are understood as financial lending institutions (World Bank, Inter-American Development Bank, etc.) and United Nations organizations.

The Inter-American Development Bank (IDB), the major financier of MSE support projects and programmes in Latin America, approved projects for a total of USD 452 million in 1990-96. These projects are estimated to have reached 600 000 microentrepreneurs and created/strengthened more than 1 800 000 employment

opportunities. In 1998, IDB approved an ambitious programme, Micro-2001, which raised its investment in the MSE sector to USD 500 million for 1997-2001. In addition to ongoing initiatives, Micro-2001 includes: a social entrepreneurship programme to promote the microenterprises of very poor people; and development of a rural finance strategy to extend the outreach of MSE finance in rural areas, especially for small-scale farmers. Other areas of IDB interest include training; institutional capacity-building for MSE development; promoting best practices through a microenterprise network; and advocacy on policy. In 1998, IDB approved funding for a total of USD 107 million for several microenterprise development programmes (an increase of 82% over 1997). These projects involve lending and TA for small businesses; national programmes for microenterprise promotion (in Bolivia and Peru); and 15 microenterprise projects channelled through its Multilateral Investment Fund. One of IDB's better-known microenterprise projects is the training voucher scheme now being implemented in Paraguay.

The International Labour Organization (ILO) was instrumental in highlighting the importance of the informal sector, beginning with its Employment Mission to Kenya in 1972. As a follow-up, it funded a large number of city studies and launched MSE-development actions in various countries. In line with its institutional structure, ILO has been active in various areas of MSE support: policy formulation; rural technologies; managerial and technical training; promotion of cooperatives and MSE associations; support for women entrepreneurs; and safety/health and social security within the informal sector. ILO has developed useful practical material for MSE support, e.g. handbooks on the strengthening of cooperatives; guidelines for analysing the potential of small-scale manufacturing and processing; food processing technologies (cereals mills, oil presses, meat processing); and packages of theoretical and practical workbooks/manuals on centre-based and out-reach training. ILO was one of the originators of the Farm Implements and Tools Programme, the objectives of which were to develop innovative, low-cost support services for MSEs, including rapid market appraisals and exchange visits. ILO is a major contributor to the debate on BDS. It also co-chairs

the secretariat of the Donor Committee on Small and Medium Enterprise with the World Bank, and has been instrumental in organizing conferences on the subject of market-based BDS.

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). In view of its mandate to stimulate industrial development, UNIDO involvement has been more involved with formal SMEs than with the informal sector and microenterprises. However, following UNIDO's recent reorganization, MSE development was entrusted to its private sector development branch, which is responsible for small enterprise policy analysis, business centres and incubators, business information networks and the promotion of small enterprise networking. SMEs constitute the target group of the branch, whose interventions aim at promoting the graduation of small producers into larger and more formal units. The branch also has a small rural enterprise unit. UNIDO participates in sustainable livelihood projects funded by the United Nations Development Programme in China, Egypt, Ethiopia, Lesotho, Mozambique, Uganda, Viet Nam and Zambia, which support strategy formulation, capacity-building and training. UNIDO is frequently responsible for business services and technical training aspects. UNIDO's agroindustries and sectoral support branch focuses on larger-scale economic activities that focus on stimulating exports. The only microenterprises it deals with are those that have a proven market (e.g. honey and some types of food processing) through the provision of equipment, management training and marketing assistance. These projects are intended to demonstrate the types of commercial production that local producers should subsequently take over. UNIDO has also produced a number of technical manuals (e.g. on hammer mills, building materials) and has acquired experiences in the field of rural energy.

The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) has been increasingly involved in the production of good practices and transfer of expertise on improved marketing and post-harvest, value-added transformation technologies targeted to agricultural production. FAO's efforts are mainly oriented towards increasing the role of the agribusiness sector in the economy and developing

micro, small-and medium-scale 'post-harvest' private enterprises and/or services (storage, marketing, processing and distribution, packaging and food quality standards, market information systems). As a provider of TA, the organization is also involved in the design of training programmes to strengthen knowledge dissemination and foster sustainability. Several FAO units are concerned with the production of enterprise-oriented knowledge and material, i.e. the Agricultural Support Systems Division, and particularly the Agricultural Management, Marketing and Rural Finance Service and the Agro Industries and Post-Harvest Management Service. Both services are responsible for marketing, processing and post-harvest technology transfer, and for the provision of training for small-scale agribusiness industries and enterprises.

Other units involved in this field of activity are the Animal Production Service (dairy and meat products) and the Fish Utilization and Marketing and Fishing Technology Services with regard to fish processing (fresh and smoked fish). Recent work on technology transfer and training includes research on improving operations such as drying, storage, dehulling, threshing and milling for cereals; the design of processing technologies; increasing the availability of edible oils to populations whose vegetable oil consumption is inadequate; and the provision of training in small-scale fruit and vegetable processing. In cooperation with GTZ and CIRAD, FAO has created *Inpho* - a specialized website dedicated to post-harvest knowledge and techniques (www.inpho.org).

الذيل الرابع

ACTIVITIES DEVELOPED BY INTERNATIONAL NGOS IN THE MSE SECTOR

Enterprise Works Worldwide³ was one of the first organizations to adopt a sub-sector approach to MSE, based on: technology adaptation and commercialization; improved access to raw materials; product and service development; market assessment and marketing activities; and business services (including common service facilities and business training). It supports institution-building activities to strengthen its partner organizations in Africa, Asia and Latin America. An example of its sub-sector approach is the support provided to alpaca farmers and fibre processors in Bolivia. This project was based on an analysis of the 'value chain' to identify the steps in production, processing and marketing that added value to the product. Division of the chain into its component parts identified bottlenecks and interventions that have potential for reaching large numbers of beneficiaries. Suitable interventions were designed to address the constraints at each stage.

TechnoServe is an international non-profit development organization with a specific focus on rural enterprise. Its objective is to help entrepreneurial people and men in poor rural areas of the developing world to build up businesses that create income, opportunity and economic growth for their families, communities and countries. TechnoServe considers MSE as the bottom line for economic development, and its strategy for generating economic growth in developing countries is based on a market-driven and business-oriented approach. Services provided by TechnoServe to micro and small rural entrepreneurs include management and marketing services, market research, market links, business plan development, financial and commercial links, supply-chain management, and operational consulting. TechnoServe projects are presently located in Central America (El Salvador, Honduras, Nicaragua and Peru) and Africa (Ghana, Kenya, Mozambique, United Republic of Tanzania and Uganda). It is also active in Poland, where it is running a Centre for Business Promotion and Entrepreneurship.

The Intermediate Technology Development Group (ITDG) has its origins in appropriate technology transfer. Its portfolio of activities concerns Africa, Asia and Latin America. ITDG projects aim to demonstrate technological innovation or alternative approaches to improving the performance of small producers and have an important element of research and experimentation. ITGD has relations with several organizations that concentrate on one particular sector (e.g. transport).

Volunteers for International Technical Assistance (VITA) has 15 years' experience with microenterprise development. Each VITA microenterprise support programme focuses on providing appropriate financial and business development services to disadvantaged and under-served populations. One of its priorities is to create and support legally registered institutions that rapidly move towards managerial and financial independence. VITA's country experience covers Belize, Benin, Chad, Guinea, Honduras, Mali, Republic of Moldova, Morocco and Ukraine. In Guinea, VITA is managing PRIDE/Finance, a microenterprise finance institution initiated in 1993. PRIDE/Finance's 16-branch network offers both group and individual loans to SMEs. It currently has 10 000 outstanding loans worth USD1.2 million.

VITA is also working to improve the conditions for MSE development in Guinea's rural areas. Working with Winrock, PRIDE/Formation and other Guinean institutions, VITA is helping MSEs to access demand-driven business advisory services such as business planning and product and market development. VITA is helping to create a network of autonomous rural savings and credit associations and has established three enterprise development centres.

Société d'Investissement et de Développement International (SIDI). The declared objective of this French NGO is to support MSEs in order to promote local initiatives and employment in disadvantaged areas. To this end, SIDDI has developed a holistic approach that combines MSE financial and non-financial services, especially training and capacity-building. Since its creation in 1983, SIDDI has developed technical and financial partnerships in more than 25 countries. Through its network of affiliates and local partners, the cumulative amount of loans to MSEs reached USD 200 million in 2001.

الذيل الخامس

IFAD'S ACTIVE PORTFOLIO OF PROJECTS WITH RURAL MICRO-ENTERPRISES COMPONENTS

January 2002 (USD million)

ASIA AND THE PACIFIC

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Bangladesh	Third Rural Infrastructure Development Project	11.7	2.4
China	Northeast Sichuan and Qinghai/Haidong Integrated Agricultural Development Project	27.9	22.3
India	Andhra Pradesh Participatory Tribal Development Project	26.7	0.7
India	North Eastern Region Community Resource Management Project for Upland Areas	22.9	1.2
India	Livelihood Security Project for Earthquake-Affected Rural Households in Gujarat	15.0	1.6
India	Maharashtra Rural Credit Project	29.2	1.1
India	Mewat Area Development Project	15.0	1.9
India	Rural Women's Development and Empowerment Project	19.2	4.5
Laos	Northern Sayabouri Rural Development Project	7.3	0.6
Nepal	Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project	7.8	1.4
Pakistan	Neelum and Jhelum Valleys Community Development Project	15.8	1.4
Pakistan	Dir Area Support Project	16.5	1.0
Pakistan	Barani Village Development Project	15.3	0.2
Philippines	Rural Micro-enterprise Finance Project	14.7	14.7
Philippines	Western Mindanao Community Initiatives Project	15.5	4.3
Sri Lanka	North-Central Province Participatory Rural Development Project	8.5	0.3
Sri Lanka	Matale Regional Economic Advancement Project	11.7	1.8
Viet Nam	Ha Giang Development Project for Ethnic Minorities	12.5	0.7
Total Projects for Asia and the Pacific		293.2	62.1

LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Bolivia	Management of Natural Resources in the Chaco and High Valley Regions Project	12.0	0.2
Brazil	Low-income Family Support Project in the Semi-arid Region of Sergipe State	11.7	1.8
Brazil	Community Development Project for the Rio Gaviao Region	20.1	1.3
Colombia	Rural Micro-enterprise Development Project	16.0	16.0
Dominica	Rural Enterprise Project	2.6	2.6
El Salvador	Rural Development Project for the Central Region	11.7	0.5
El Salvador	Reconstruction and Rural Modernization Programme	20.0	3.7
Grenada	Rural Enterprise Project	4.2	4.2
Guatemala	Programme for Rural Development and Reconstruction in the Quiché Department	15.0	1.5
Guatemala	Rural Development Programme for Las Verapaces	15.0	0.5
Mexico	Rural Development Project for Rubber-Producing Regions of Mexico	25.0	2.5
Nicaragua	Technical Assistance Fund Programme for the Departments of León, Chinandega and Managua	14.0	2.1
Panama	Sustainable Agricultural Development and Environmental Protection Project for the Darien	7.9	1.5
Peru	Development of the Puno-Cuzco Corridor Project	19.0	19.0
Saint Lucia	Rural Enterprise Project	2.2	2.2
Uruguay	National Smallholder Support Programme – Phase II	14.0	1.2
Total Projects for Latin America and the Caribbean			210.4
			60.8

WESTERN AND CENTRAL AFRICA

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Benin	Income-Generating Activities Project	12.0	4.0
Benin	Microfinance and Marketing Project	12.2	2.6
Benin	Participatory Artisanal Fisheries Development Support Programme	10.0	0.1
Burkina Faso	Rural Microenterprise Support Project	9.4	9.4
Ghana	Rural Enterprise Project	9.3	9.3
Mauritania	Poverty Reduction Project in Aftout South and Karakoro	11.3	0.3
Senegal	Rural Micro-enterprises Project	7.3	7.3
Total Projects for Western and Central Africa		71.5	33.0

EASTERN AND SOUTHERN AFRICA

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Comoros	Support to Economic Grass Roots Initiatives Project	3.5	1.6
Ethiopia	Southern Region Cooperatives Development and Credit Project	17.5	0.2
Lesotho	Rural Finance and Enterprise Support Project	4.1	1.9
Mauritius	Rural Diversification Programme	8.7	1.9
Mozambique	Niassa Agricultural Development Project	12.4	0.8
Mozambique	PAMA Support Project	22.8	6.7
Rwanda	Rural Small and Micro-enterprise Promotion Project	5.4	5.4
Tanzania, United Republic of	Agricultural Marketing Systems Development Programme	16.4	10.2
Uganda	Area-Based Agricultural Modernization Programme	13.2	1.6
Zambia	Smallholder Enterprise and Marketing Programme	16.0	7.0
Total Projects for Eastern and Southern Africa		120.0	37.2

NEAR EAST AND NORTH AFRICA

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Albania	Northeastern Districts Rural Development Project	11.6	1.9
Albania	Small-scale Irrigation Rehabilitation Project	9.0	2.8
Albania	Mountain Areas Development Programme	13.6	5.0
Armenia	Agricultural Services Project	15.5	1.0
Azerbaijan	Farm Privatization Project	9.3	0.5
Georgia	Agricultural Development Project	6.5	2.4
Jordan	Agricultural Resource Management Project in the Governorates of Karak and Tafila	12.8	1.5
Jordan	Yarmouk Agricultural Resources Development Project	10.1	5.4
Lebanon	Irrigation Rehabilitation and Modernization Project	9.9	0.54
Morocco	Rural Development Project for Taourirt – Taforalt	19.5	0.8
Morocco	Rural Development Project in the Mountain Zones of Al-Haouz Province	18.0	0.3
Republic of Moldova	Rural Finance and Small Enterprise Development Project	8.0	8.0
Romania	Apuseni Development Project	16.4	15.0
Sudan	White Nile Agricultural Services Project	10.7	0.3
Sudan	South Kordofan Rural Development Programme	18.0	0.5
Syria	Coastal/Midlands Agricultural Development Project	20.4	1.0
Syria	Jebel Al Hoss Agricultural Development Project	11.9	0.39
The Former Yugoslav Republic of Macedonia	Southern and Eastern Regions Rural Rehabilitation Project	8.1	8.1
Total Projects for Near East and North Africa		229.3	55.4
GRAND TOTAL		899.3	248.5

ABBREVIATIONS AND ACRONYMS

BDC	Business Development Centre
BDS	Business Development Services
CIDA	Canadian International Development Agency
CIS	Central and Eastern Europe and Newly Independent States
DFID	Department for International Development
FAO	Food and Agriculture Organization of the United Nations
GTZ	German Agency for Technical Cooperation
IDB	Inter-American Development Bank
ILO	International Labour Organization
ISTARN	Informal Sector Training and Resource Network
MFI	Microfinance Institution
MSE	Micro and Small Enterprise
NGO	Non-Governmental Organization
PROMER	Rural Microenterprise Support Programme in Latin America and the Caribbean
RBA	Rural Business Adviser
RMSE	Rural Micro and Small Enterprise
SHG	Self-Help Groups
SME	Small and Medium Enterprise
TA	Technical Assistance
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization
USAID	United States Agency for International Development
VITA	Volunteers for International Technical Assistance

من إعداد قسم الاتصالات بالصندوق

الصور الفوتوغرافية:

©IFAD, Gerd Ludwig, 2002
©IFAD, Robert Grossman, 2000
©IFAD, David Alan Harvey, 2002
©IFAD, Pascal Maitre, 2002
©IFAD, Anwar Hossain, 1991
©IFAD, Wendy Lamm, 1998
©IFAD, Giuseppe Bizzarri, 1997
©IFAD, Horst Wagner, 1991
©IFAD, Giacomo Pirozzi, 1999
©IFAD, Pascal Maitre, 2002

طبع بمطباع كوبينتيلي، روما (إيطاليا)
يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤